

# التقرير السنوي للمؤشرات المالية لمشروعات الاستثمار

٢٠٢١/٢٠٢٠



## محتويات التقرير

٢	التمهيد
٣	مفاهيم ومصطلحات
٥	نظرة عامة
٦	أولاً: تمثيل العينة بالنسبة للمجتمع
٧	تمثيل العينة بالنسبة للمجتمع من حيث أعداد الشركات مقسمة قطاعياً
٨	تمثيل العينة بالنسبة للمجتمع من حيث رؤوس أموال الشركات مقسمة قطاعياً
٩	ثانياً: التحليل الوصفي للعينة
١٠	وصف العينة وفقاً للقطاع الرئيسي
١١	وصف العينة وفقاً للقطاع الفرعي
١٥	ثالثاً: مؤشرات التحليل المالي لشركات العينة
١٧	التعريف بأهم المؤشرات المالية والمستخدمه في التقرير
٢٠	(١) مؤشرات التحليل المالي على مستوى القطاع الرئيسي
٢٥	(٢) مؤشرات التحليل المالي على مستوى القطاع الفرعي
٦٠	رابعاً: الجداول
٦٢	جداول مؤشرات السيولة (التداول) على مستوى القطاع الفرعي
٦٣	جداول مؤشرات العائد على مستوى القطاع الفرعي
٦٤	جداول مؤشرات الربحية على مستوى القطاع الفرعي
٦٥	جداول مؤشرات الملاءة المالية على مستوى القطاع الفرعي

## ( التمهيد )

في إطار سعى الهيئة الدائم للارتقاء بمنظومة الاستثمار في جمهورية مصر العربية وانطلاقاً من دورها في تطوير خدمات الاستثمار وتهيئة بيئة الأعمال المناسبة وإيماناً بأهمية البيانات الفعلية المستخرجة من القوائم المالية لمشروعات الاستثمار في اتخاذ القرارات ذات الصلة الاستراتيجية وكذا أهمية تلك البيانات للباحثين في المجالات الاقتصادية والمالية، فإنه يطيب لنا أن نقدم هذا التقرير والذي يساهم في رفع مستوى الوعي والشفافية للمنشآت الاقتصادية.

يهدف التقرير في المقام الأول إلى عرض أهم المؤشرات المالية المتعارف عليها عالمياً لقياس الأداء المالي للقطاعات الاقتصادية الرئيسية والفرعية والتي يمكن الاعتماد عليها كمرجعية (Benchmarking tool) في تقديم قراءات فعلية مختلفة حسب تخصص المستخدم والغرض من استخدامه سواء بإجراء المقارنات والقياس أو تحديد الاتجاهات السابقة والحالية مع اكتساب رؤى مفيدة لتوقع النتائج المستقبلية.

ونظراً لوجود العديد من العلاقات الفعلية بين الحسابات المالية بعضها البعض والعلاقات المتوقعة من وقت إلى آخر، فإن التحليل باستخدام النسب (المؤشرات) يعتبر طريقة مفيدة للتعبير عن هذه العلاقات من خلال تحويل البيانات إلى مقاييس مالية.

كما نعرض في هذا التقرير نتائج تحليل الحجم المشترك **Common Size Analysis** لكل قطاع من القطاعات الاقتصادية وعرض للقوائم المالية لكل قطاع في ضوء نتائج التحليل وهو ما يعطي نظرة سريعة عن الأهمية النسبية لكل بند من بنود تلك القوائم .

وتجدر الإشارة إلى أنه يجب أن يكون مستخدم التقرير قادراً على قراءة وتفهم ما جاء به من بيانات ومؤشرات مالية جنباً إلى جنب مع ما يلزم من معلومات أخرى للتوصل إلى ما ينشده من استنتاجات.

## ( مفاهيم ومصطلحات )

### مصطلحات إحصائية

#### مجتمع البحث :

مجموعة محددة جيداً من الأشياء المعروفة وعادةً ما يكون لها خصائص أو سمات مشتركة، ونظرًا للأحجام الكبيرة للمجتمع والتي لا تمكن الباحثين في كثير من الأحيان إجراء اختبار كل مفردة في المجتمع فإنه يتم الاعتماد على تقنيات أخذ العينات في الدراسة للتوصل إلى نتائج قابلة للتعميم على مفردات المجتمع؛ وعليه فإن مجتمع البحث في هذا الشأن يتمثل في " شركات الأموال بشكل عام وشركات الاشخاص والمنشآت الفردية المؤسسة تحت مظلة قانون الاستثمار "

#### العينة الإحصائية (Sample):

هي جزء من المجتمع، يتم اختيارها بحيث تمثل جميع صفات المجتمع، وقد تكون الحاجة ضرورية لأخذ العينة بدلاً عن دراسة المجتمع كله.

#### التحليل الوصفي (Descriptive Analysis):

مجموعة من المفاهيم والأساليب الإحصائية التي تستخدم في تنظيم وتلخيص وعرض مجموعة من البيانات والمعلومات بهدف إعطاء فكرة عامة عنها ، وأهم صوره جداول التوزيع التكراري والرسوم البيانية التي تعبر عن هذا التوزيع.

#### الوسيط الحسابي (Median):

من أكثر المقاييس استخداماً في الإحصاء والحياة العملية، وهو القيمة التي تتوسط العينة بعد ترتيب قيم مفرداتها تصاعدياً أو تنازلياً أي أنه قيمة ذلك العدد الذي يكون عدد القيم الأكبر منه مساوياً لعدد القيم الأصغر منه . وهو من المقاييس الشائعة الاستخدام في إعداد المؤشرات العامة (تم الاعتماد عليه في نتائج التقرير).

#### الوسط الحسابي (Arithmetic Mean):

هو من أهم مقاييس النزعة المركزية وأكثرها استخداماً في النواحي التطبيقية، ويعرف بشكل عام بأنه يمثل مجموع القيم مقسوماً على عددها وبالتالي فإن انحراف القيم عن هذا المتوسط يساوى صفراً.

#### الانحراف المعياري (Standard Deviation):

من أهم وأكثر مقاييس التشتت شيوعاً، ويتم حسابه عن طريق إيجاد الجذر التربيعي للتباين والذي يعرف على أنه متوسط مربع انحرافات القيم عن وسطها الحسابي.

## مصطلحات مالية

### حقوق الملكية (*Equity*):

مقدار المساهمة الذاتية من الشركاء في تمويل استثمارات المنشأة والتي تشتمل على ( رأس المال المدفوع + الاحتياطيات + الأرباح - الخسائر ، بالإضافة إلى أي أداة من أدوات حقوق الملكية الأخرى) .

### الديون (*Debts*):

إجمالي الالتزامات القائمة على المنشأة والمستحقة السداد ، وتجدر الإشارة إلى أنه قد تم استخدام إجمالي الديون (طويلة وقصيرة الاجل) عند احتساب معدلات التغطية في هذا التقرير .

### الأصول (*Assets*):

ممتلكات وموارد ذات قيمة اقتصادية والتي تمتلكها أو تتحكم فيها المنشأة ويتوقع أنها في المستقبل تولد تدفقا نقديا أو تقلل النفقات.

## ( نظره عامة )

تعد كل من النسب والمؤشرات المالية إحدى أهم أدوات التحليل المالي التي تستخدم لاستقراء الأوضاع المالية الحالية وتفاذي المخاطر المستقبلية ويتطلب ذلك من مستخدم تلك المؤشرات الاختيار المناسب والتفسير الصحيح .  
و هذا التقرير يهدف في المقام الأول إلى عرض أهم المؤشرات المالية المتعارف عليها لقياس الأداء المالي للقطاعات الاقتصادية الرئيسية والفرعية ، وتنفرد المؤشرات التي انتهى إليها هذا التقرير بانها مستخرجه من بيانات مالية فعلية من واقع قوائم مالية وهو ما يحد بدرجة كبيرة من مخاطر عدم التأكد لكونها لا تعتمد على توقعات .  
وجدير بالذكر أن تلك البيانات قد مرت بالعديد من مراحل التشغيل والمعالجة مثل إعادة التوبيع لوحدة العرض والتصنيف القطاعي حسب نتائج أعمال الشركات وكونها مستوفاة لعديد من الجوانب المحاسبية والمالية فضلاً عن إجراء ما يلزم من معالجات واختبارات إحصائية للتوصل إلى أفضل تمثيل للبيانات وعرضها بشكل يعبر بقدر مقبول عن مجتمع العينة ، ويمكن توضيح أهم محددات وملامح البيانات التي تم الاعتماد عليها في هذا التقرير:

- ✓ مستخرجة من القوائم المالية للشركات المقدمة إلى الهيئة عن العاميين ٢٠٢٠ و ٢٠١٩ .
  - ✓ مستخرجة من قوائم مالية مستقلة فقط ومن ثم يخرج عن نطاق العينة البيانات الواردة بالقوائم المالية المجمعة والدورية والفترية لبعض الشركات .
  - ✓ مراعاة مبدأ الاستمرارية بأن تكون تلك الشركات مستمرة في مزاولة أنشطتها ومن ثم لم يتم الاعتماد على بيانات واردة بقوائم مالية لشركات وضعت تحت التصفية أو متوقفة عن النشاط .
  - ✓ سلامة عرض القوائم المالية ظاهرياً واستيفائها شكلاً للمعايير المحاسبية .
  - ✓ إعادة توبيع بعض البنود الواردة بالقوائم المالية بما يخدم وحدة التصنيف والتبويب والعرض وإدخالها على قواعد البيانات الخاصة بأغراض التحليل ، واستخراج المؤشرات المالية على أساس سليم وموحد .
  - ✓ توحيد عملة عرض القوائم المالية لتكون البيانات المستخدمة بالجنيه المصري وذلك من خلال أعمال أسعار الصرف المعلنة للجنيه المصري مقابل العملات الأجنبية بذات التاريخ، حال كون القوائم معروضة بعملة خلاف الجنيه المصري
  - ✓ الاعتماد في تصنيف الأنشطة الرئيسية والفرعية لكل شركة على البيانات الفعلية الثابتة بالقوائم المالية (الأصول التشغيلية - الإيرادات - التقارير القطاعية المدرجة بالإيضاحات) .
  - ✓ استخدام الأساليب الإحصائية للحكم على مدى تمثيل العينة للمجتمع وكذا تحديد القيم المتطرفة للمؤشرات المالية على مستوى كل قطاع وتحييد أثر تلك القيم على النتائج النهائية .
  - ✓ لم يشتمل القطاع التمويلي علي بيانات القوائم المالية للقطاع المصرفي في الدولة، حيث ان البنك المركزي هو الجهة الوحيدة المنوطة بتلك البيانات .
- ومن ثم فإن المؤشرات والتحليلات التي انتهى إليها هذا التقرير يمكن أن تعطى المستخدم صورة عامة عن الوضع المالي لكل قطاع والبناء عليها مع ما يلزم من بيانات إضافية للتوصل إلى استنتاج أكثر دقة حسب اهتمامات كل مستخدم.

## أولاً : تمثيل العينة بالنسبة للمجتمع:



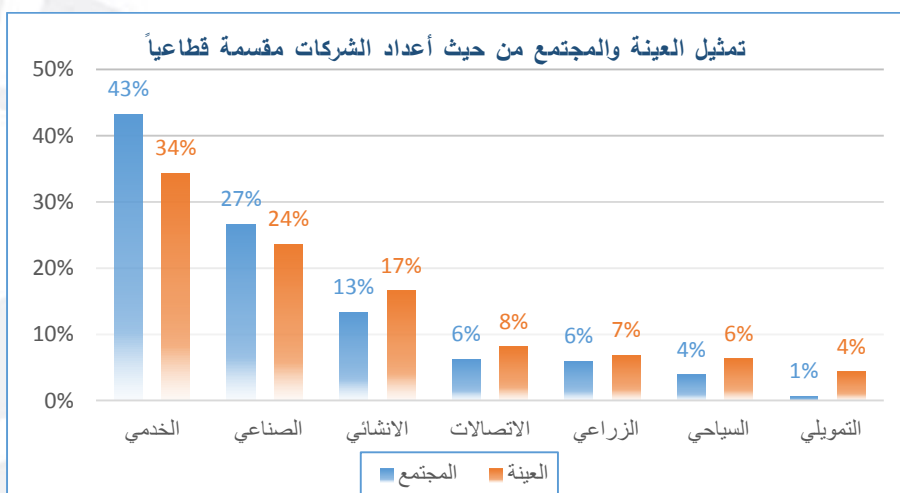
نظرا لوجود العديد من المحددات التي تحول دون اجراء الدراسة واعمال التحليل لجميع القوائم المالية لشركات المجتمع البحثي منها كبر عدد الشركات وصعوبات الحصول على البيانات وغير ذلك، لذا فقد اعتمدنا في اعمال التحليل على عينه من القوائم المالية للشركات بحيث ان تكون ممثلة لمجتمع البحث وذات حجم كاف وتتجنب التحيز قدر الامكان بما يسمح بتعميم نتائج دراسة تلك العينة على مجتمع الدراسة.

هذا وقد اشتملت عينة البحث على عدد ٨٧١٥ شركة والتي تقدمت بقوائم مالية إلى الهيئة العامة للاستثمار عن عام مالي والتي اعدت خلال الفترة من (٢٠٢٠/١٢/٣١ حتى ٢٠٢١/٦/٣٠) ، ونعرض فيما يلي نسب تمثيل القطاعات الاقتصادية للمجتمع من حيث اعداد الشركات ورؤوس الاموال مقارنة بتمثيل تلك القطاعات للعينة البحثية

#### ١. تمثيل العينة بالنسبة للمجتمع من حيث أعداد الشركات مقسمة قطاعياً:

القطاع	المجتمع	العينة
الخدمي	٤٣%	٣٤%
الصناعي	٢٧%	٢٤%
الانشائي	١٤%	١٧%
الاتصالات	٦%	٨%
الزراعي	٦%	٦%
السياحي	٤%	٧%
التمويلي	١%	٤%
اجمالي	١٠٠%	١٠٠%

(جدول توضيحي (١) - نسبة القطاعات الرئيسية من حيث العدد من اجمالي عدد شركات المجتمع والعينة). المصدر: الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة.



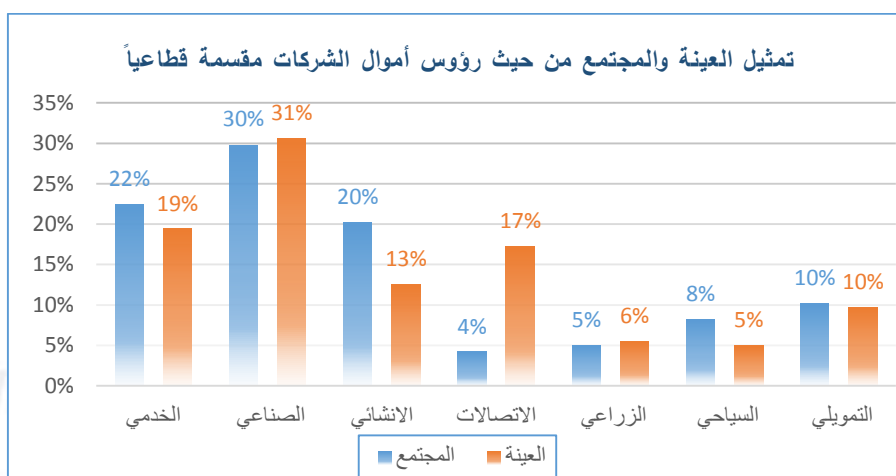
يتضح أن هناك تقارب بين التقسيم القطاعي من حيث التمثيل النسبي لأعداد شركات المجتمع والعينة، بان تصدر القطاع الخدمي والصناعي كل من المجتمع والعينة وتبعهما باقي القطاعات مما يعكس تمثيل جيد للمجتمع من خلال العينة البحثية.



٢. تمثيل العينة بالنسبة للمجتمع من حيث رؤوس أموال الشركات مقسمة قطاعياً:

العينة	المجتمع	القطاع
١٩%	٢٢%	الخدمي
٣١%	٣٠%	الصناعي
١٣%	٢٠%	الانشائي
١٧%	٤%	الاتصالات
٦%	٥%	الزراعي
٥%	٨%	السياحي
١٠%	١٠%	التمويلي
١٠٠%	١٠٠%	إجمالي

(جدول توضيحي (٢) - نسبة القطاعات الرئيسية (مجتمع - عينة) من حيث رؤوس الاموال). المصدر: الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة.



أظهر تمثيل المجتمع والعينة من حيث رؤوس الاموال على مستوى القطاعات المختلفة تطابق من حيث تقدم القطاع الصناعي ثم الخدمي على باقي القطاعات ، كما تقاربت القطاعات الاخرى في نسب تمثيلها من حيث العينة والمجتمع باستثناء قطاع الاتصالات والذي شهد تبايناً ملحوظاً في التمثيل بأن استحوذت نسبة هذا القطاع على مستوى العينة خمسة اضعاف تلك النسبة على مستوى المجتمع ، ويرجع ذلك للطبيعة الخاصة التي يتسم بها هذا القطاع والذي تستحوذ فيه أربعة شركات فقط على ما يقرب من ٨٩% من إجمالي رؤوس أموال القطاع ككل وتلك الشركات داخلية في العينة محل البحث ولا يمكن اقصاء أو اجتزاء أي من مكوناتها .

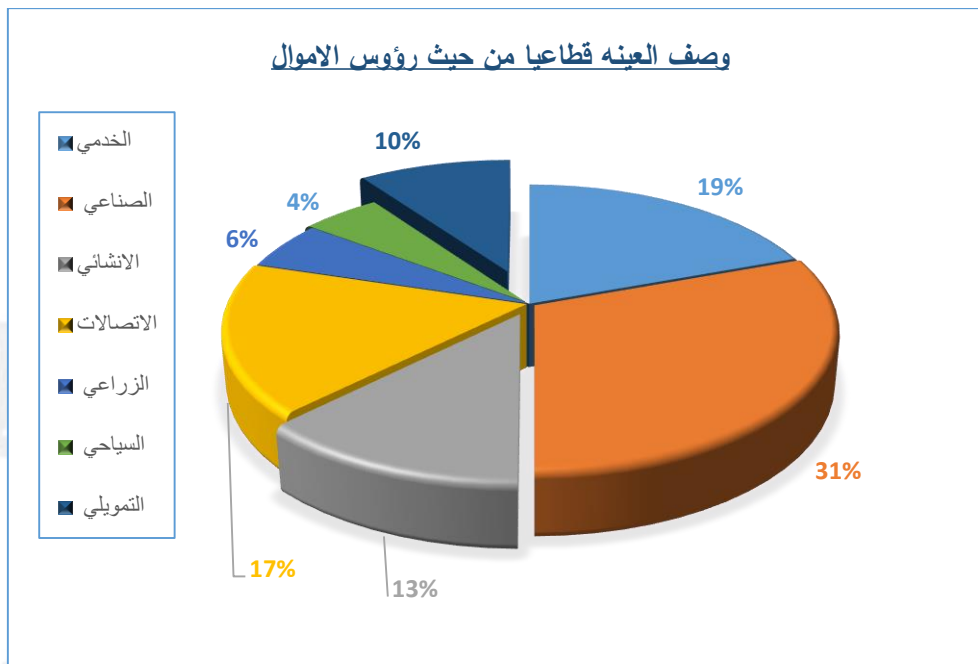
من الجداول والرسوم التوضيحية السابقة يتضح أن تركيز الدراسة اتجه في مكوناته إلى مراعاة الأوزان النسبية التي تساهم من خلالها تلك القطاعات في بيئة الاستثمار من حيث الاعداد ومن حيث رؤوس أموال تلك الشركات مقارنة بالمجتمع.

## ثانياً : التحليل الوصفي للعينة



## ١. وصف العينة وفقاً للقطاع الرئيسي :

النسبة	إجمالي رؤوس الأموال (بالالف جم)	القطاع الرئيسي
١٩٪	٦٢,٨٤٤,٨٨٦	الخدمي
٣١٪	٩٩,٢٣٣,٢٤٧	الصناعي
١٣٪	٤٠,٥٨٢,٩٠٤	الانشائي
١٧٪	٥٥,٨٠٥,١٢٩	الاتصالات
٦٪	١٧,٨٦٢,٦٧٤	الزراعي
٤٪	١٦,٠٥٧,٩١٩	السياحي
١٠٪	٣١,٥٥٧,٤٢٧	التمويلي
١٠٠٪	٣٢٣,٩٤٤,١٨٦	الإجمالي

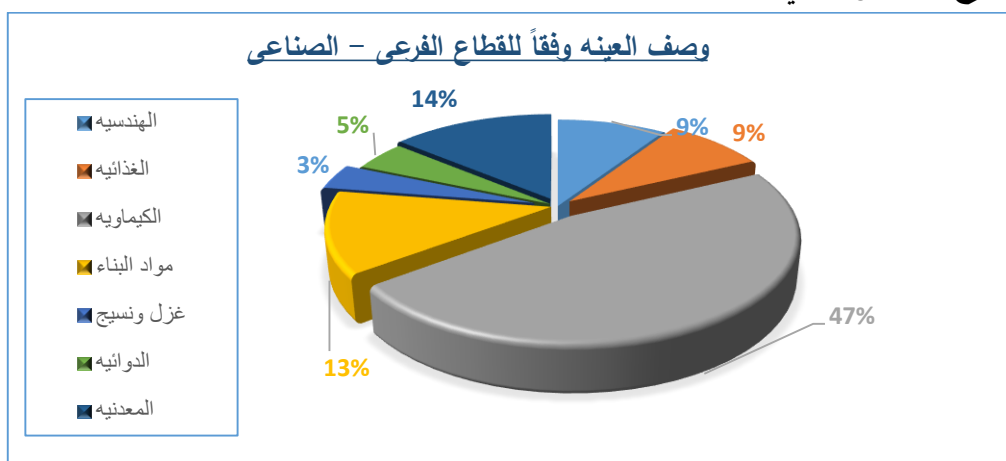


من الشكل السابق يتضح استحواذ القطاع الصناعي على النسبة الأكبر ٣١٪ تقريباً من إجمالي حجم رؤوس الأموال المصدرة لشركات العينة بحوالي ٩٩,٢ مليار جنيه مصري، تلاه القطاع الخدمي بنسبة ١٩٪ تقريباً، بينما يعد القطاع السياحي أقل القطاعات حيث مثل حوالي ٤٪ من إجمالي رؤوس الأموال المصدرة لشركات العينة والبالغ ١٦ مليار جنيه مصري.

## ٢. وصف العينة وفقاً للقطاع الفرعي :

### ٢,١ القطاع الصناعي:

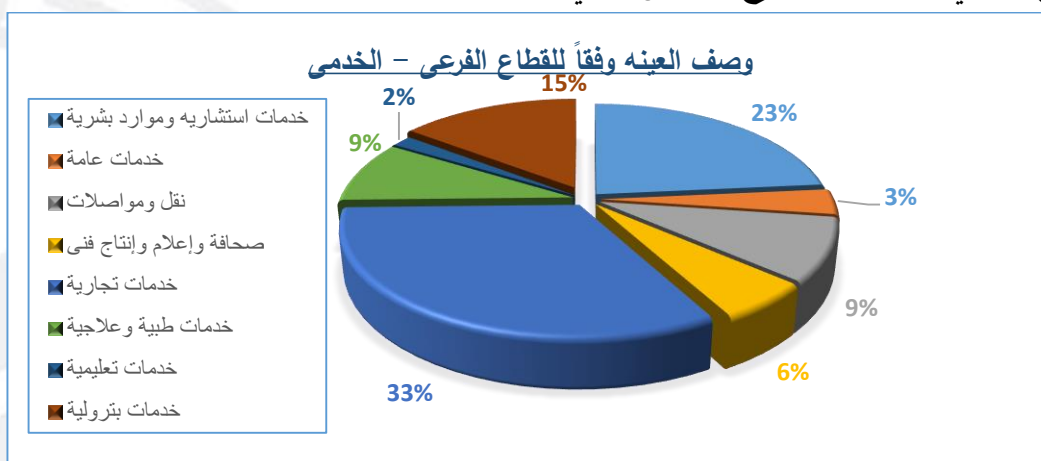
بلغ إجمالي حجم رؤوس الأموال المصدرة لشركات القطاع الصناعي بالعينة حوالي ٩٩,٢ مليار جنيه مصري، بما نسبته ٣١% من إجمالي حجم رؤوس الأموال المصدرة بالعينة وتفصيل ذلك حسب -القطاع الفرعي- كما هو موضح بالشكل التالي:



من الشكل السابق يتضح استحواذ نشاط الصناعات الكيماوية على النصيب الأكبر من عينة القطاع الصناعي، يليه نشاط الصناعات الكيماوية، وقد جاءت صناعات الغزل والنسيج كأقل تمثيل.

### ٢,٢ القطاع الخدمي:

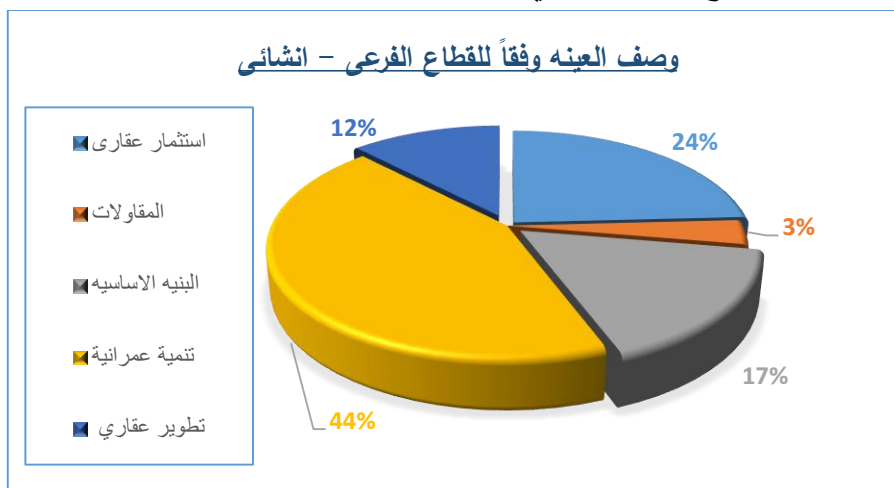
بلغ إجمالي حجم رؤوس الأموال المصدرة لشركات القطاع الخدمي بالعينة حوالي ٦٢,٨ مليار جنيه مصري، بما نسبته ١٩% من إجمالي حجم رؤوس الأموال المصدرة بالعينة، وتفصيل تلك الشركات حسب النشاط -القطاع الفرعي- كما هو موضح بالشكل التالي:



من الشكل السابق استحوذ نشاط الخدمات التجارية على النصيب الأكبر من شركات القطاع الصناعي، يليه نشاط الخدمات الاستشارية والموارد البشرية، وجاءت الخدمات التعليمية كأقل تمثيل.

### ٢,٣ القطاع الإنشائي:

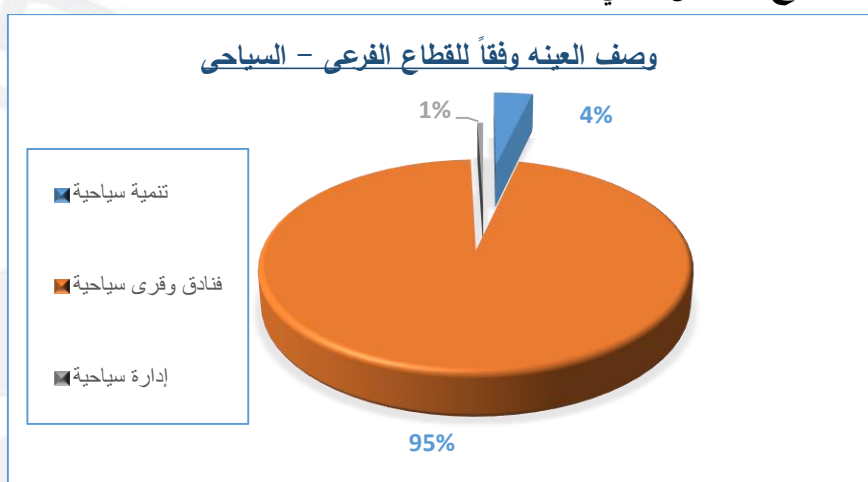
بلغ إجمالي حجم رؤوس الأموال المصدرة لشركات القطاع الإنشائي بالعينة حوالي ٤٠,٦ مليار جنيه مصري، بما نسبته ١٣% من إجمالي حجم رؤوس الأموال المصدرة بالعينة، وتفصيل تلك الشركات حسب النشاط - القطاع الفرعي - كما هو موضح بالشكل التالي:



استحوذ نشاط التنمية العمرانية على الجزء الأكبر من القطاع الإنشائي بنسبة ٤٤%، وجاء قطاع المقاولات بأقل تمثيل بنسبة ٣%.

### ٢,٤ القطاع السياحي:

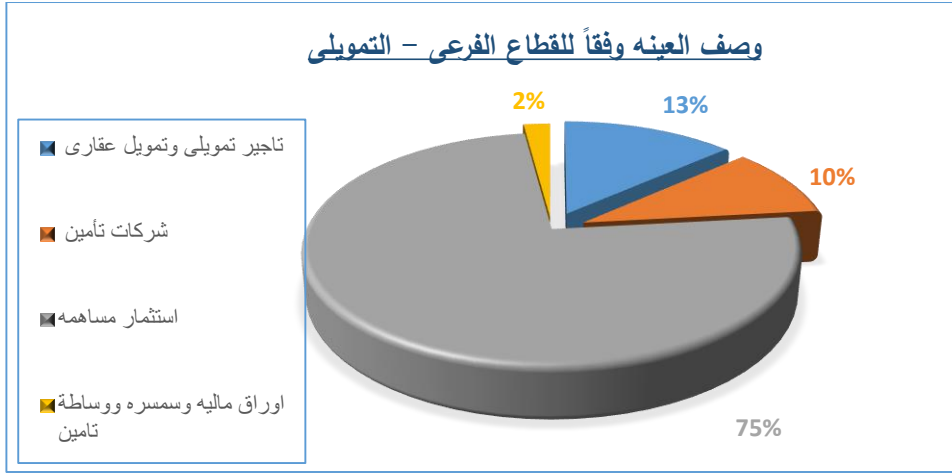
بلغ إجمالي حجم رؤوس الأموال المصدرة لشركات القطاع الخدمي بالعينة حوالي ١٦ مليار جنيه مصري، بما نسبته ٤% من إجمالي حجم رؤوس الأموال المصدرة بالعينة، وتفصيل تلك الشركات حسب النشاط - القطاع الفرعي - كما هو موضح بالشكل التالي:



استحوذ نشاط الفنادق والقرى السياحية على أعلى نسبة تمثيل من القطاع السياحي وجاء نشاط الإدارة السياحية بأقل تمثيل بنسبة ١%.

## ٢,٥ القطاع التمويلي :

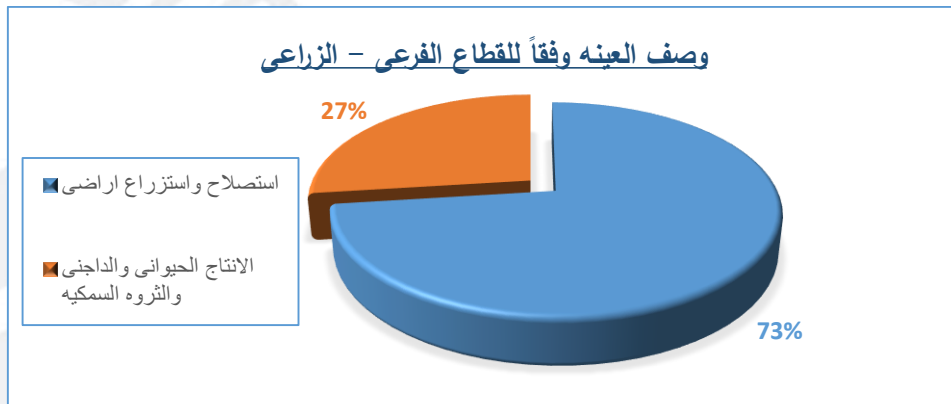
بلغ إجمالي رؤوس الأموال المصدرة لشركات القطاع التمويلي بالعينة حوالي ٣١,٦ مليار جنيه مصري، بما نسبته ١٠% من إجمالي حجم رؤوس الأموال المصدرة بالعينة وتفصيل تلك الشركات حسب النشاط -القطاع الفرعي- كما هو موضح بالشكل التالي:



يتبين من الرسم التوضيحي أن شركات استثمار مساهمه تمثل ٧٥% من إجمالي عينة شركات هذا القطاع وهو عبارة عن الشركات التي تمارس نشاطها من خلال استثمار أموالها في مساهمات في شركات أخرى أو في أوعية ادخارية بالبنوك، ويليه نشاط "التأجير التمويلي" بينما يعد نشاط الأوراق المالية والسمسرة والوساطة في التأمين أقل نسبة تمثيل بين شركات القطاع التمويلي من حيث رؤوس الأموال المصدرة.

## ٢,٦ القطاع الزراعى :

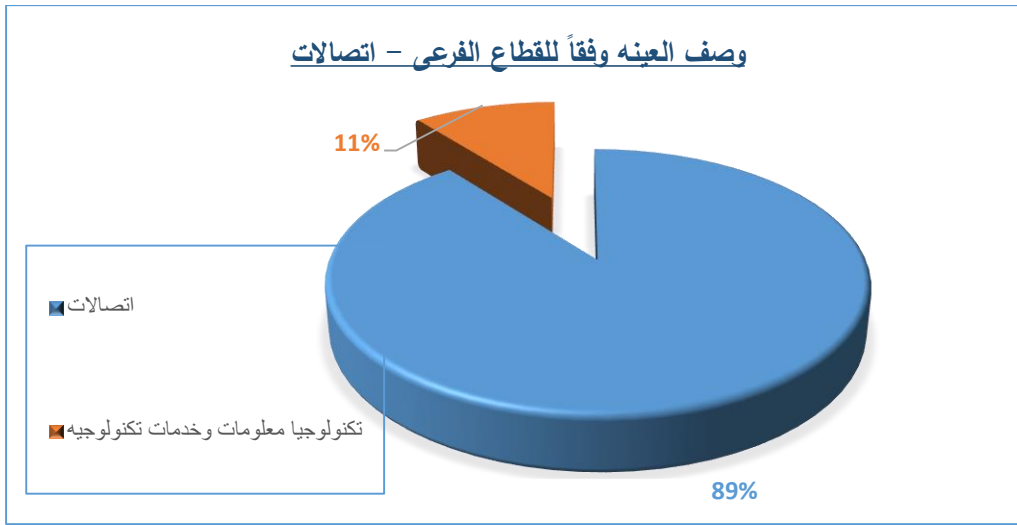
بلغ إجمالي حجم رؤوس الأموال المصدرة لشركات القطاع الزراعي بالعينة حوالي ١٧,٩ مليار جنيه مصري، بما نسبته ٦% من إجمالي حجم رؤوس الأموال المصدرة بالعينة وتفصيل ذلك كما هو موضح بالشكل التالي:



استحوذ نشاط استصلاح واستزراع الأراضي على ٧٣% من القطاع الزراعي، بينما مثل نشاط الإنتاج الحيواني والداجنى والسمكي النسبة المتبقية من القطاع ٢٧%.

## ٢,٧ قطاع الاتصالات :

بلغ إجمالي حجم رؤوس الأموال المصدرة لشركات قطاع الاتصالات بالعينة حوالي ٥٥,٨ مليار جنيه مصري، بما نسبته ١٧% من إجمالي حجم رؤوس الأموال المصدرة بالعينة، وتفصيل تلك الشركات حسب النشاط - القطاع الفرعي - كما هو موضح بالشكل التالي:



تمثلت أغلب عينة شركات هذا القطاع في نشاط شركات الاتصالات بنسبة ٨٩%، بينما استحوذت تكنولوجيا المعلومات على نسبة لم تتجاوز ١١% من إجمالي رؤوس الأموال المصدرة لشركات القطاع.

## ثالثاً: مؤشرات التحليل المالي لشركات العينة:





- إن أحد أهم طرق التحليل المالي هي التحليل بطريقة النسب (المؤشرات)، وذلك من خلال تحويل البيانات إلى مقاييس مالية بخلق علاقات بين بعض بنود القوائم المالية ذات دلالة معينة بما يسهم في اكتساب رؤى مفيدة عن الاوضاع المالية.
- وترجع أهمية استخدام تلك الطريقة كونها أداة قوية تعتمد على دراسة وتفسير بيانات القوائم المالية التي تمثل بيانات مالية فعلية فضلا عن أنها تلقى قبولا لدى الكثير من المتعاملين في الأوساط الاستثمارية مثل المستثمر الحالي أو المحتمل، المقرض وحتى المحللون بشكل عام.
- وهناك فئات عدة من المؤشرات المستخدمة في التحليل المالي، ونعرض في هذا التقرير أهم تلك الفئات وأكثر المؤشرات انتشاراً في كل فئة.
- يجب عدم استخدام فئة معينة من النسب في تكوين استنتاجات بشكل منعزل عن غيرها من النسب الأخرى وذلك لتحقيق أفضل نتائج.
- كما نؤكد على أن النسبة ليست "الجواب" ، وإنما هي مجرد مؤشر لبعض جوانب الأداء المالي، تخبرنا بما حدث في فترة زمنية محددة وليس سبب حدوثه، ومن ثم يتعين على من يبحث عن استنتاجات استخدامها جنباً إلى جنب مع ما يلزم من بيانات ومعلومات تفصيلية وصولاً إلى ما ينشده .
- ونعرض فيما يلي تعريف وشرح مبسط للمؤشرات المستخدمة في التقرير بالإضافة إلى عرض لنتائج التحليل باستخدام تلك المؤشرات على بيانات العينة .
- **يجب لفت الانتباه إلى** أن الفترة التي يعرض هذا التقرير نتائجها عنها قد صاحبها مؤثرات خارجية غير اعتيادية ، الا وهي جائحة كورونا ، والتي فرضت تحديات كبيرة على العالم بأثره في مطلع عام ٢٠٢٠ ، وتقلصت فرص التنمية نتيجة الاضرار التي اصابت كافة الدول ، و فرضت حالة من التوقف التام على العديد من الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية ؛ وترتب على ذلك حدوث أسوأ ركود منذ سنوات الكساد الكبير والركود العالمي خلال عام ٢٠٠٨ ، وكان حجم الانهيار الاقتصادي وسرعته غير مسبوقين وهو ما تسبب في إضعاف الاستقرار المالي العالمي وتباطؤ قطاعات اقتصادية كثيرة ، الأمر ألقى بظلاله على الأنشطة الاقتصادية في جمهورية مصر العربية وتسابقت كافة الدول في الحد من التأثير السلبي لتلك الازمة على أنشطتها الاقتصادية ، واستطاعت جمهورية مصر العربية أن تتعامل مع متغيرات تلك الفترة بحكمة وتميز .
- وفيما يلي استعراض للمؤشرات المالية الرئيسية على النحو التالي:

## ١. مؤشرات السيولة Liquidity Ratios

تقيس القدرة على سداد الالتزامات (الديون) الحالية (قصيرة الاجل) ، وبمعنى اخر هي القدرة على تحويل الأصول المتداولة -المتاحة- إلى نقد بسرعة وتكلفة زهيدة لمقابلة الالتزامات الحالية ، وهناك عدة مؤشرات أكثرها شيوعاً معدل التداول ومعدل السيولة السريعة.

### ١,١ معدل التداول Current Ratio

تقيس القدرة على سداد الالتزامات قصيرة الاجل (مستحقة الدفع خلال عام واحد) باستخدام كافة الأصول قصيرة الاجل مثل النقد وحسابات القبض والمخزون.

$$\text{معدل التداول} = \frac{\text{الأصول المتداولة}}{\text{الالتزامات المتداولة}}$$

### ٢,١ معدل التداول السريع Quick ratio

تقيس القدرة على سداد الالتزامات قصيرة الاجل (مستحقة الدفع خلال عام واحد) باستخدام الأصول الأكثر سيولة، وبالتالي يستبعد المخزون من الأصول الحالية

$$\text{معدل التداول السريع} = \frac{\text{(الأصول المتداولة - المخزون)}}{\text{الالتزامات المتداولة}}$$

### ٣,١ معدل النقدية Cash Ratio

تقيس القدرة على سداد الالتزامات قصيرة الاجل (مستحقة الدفع خلال عام واحد) باستخدام النقدية فقط.

$$\text{معدل النقدية} = \frac{\text{النقدية وما في حكمها}}{\text{الالتزامات المتداولة}}$$

## ٢. مؤشرات الملاءة المالية (تحليل الاقتراض) Solvency Ratio

تستخدم لقياس القدرة على الوفاء بالالتزامات -الديون- طويلة الأجل ، وبالتالي فهي مقياس للتدليل على سلامة الهياكل المالية من عدمها على المدى الطويل بخلاف نسب السيولة التي تعطي نظرة عن الاجل القصير فقط ، ومن أكثر تلك المؤشرات شيوعاً معدل الديون إلى الأصول ومعدل الديون إلى حقوق الملكية والتي تعرف ايضا بالرافعة المالية .

### ١,٢ نسبة الدين إلى الأصول Debt-to-Assets ratio

تقيس تلك النسبة (إجمالي دين الشركة إلى إجمالي أصولها) مقدار الرافعة المالية من خلال تحديد مقدار تمويل الأصول بالديون ، ومن ثم التعرف على القدرة على سداد الديون من واقع الأصول المتاحة.

$$\text{نسبة الدين إلى الأصول} = \frac{\text{إجمالي الالتزامات}}{\text{إجمالي الأصول}}$$

## ٢,٢ نسبة الدين إلى حقوق الملكية ( الرافعة المالية ) Debt to Equity –Financial Leverage

تعد تلك النسبة مماثلة لنسبة الدين إلى الأصول من حيث أنها تشير إلى كيفية تمويل النشاط، ولكن هنا يتم تسليط الضوء على شكل الهيكل التمويلي للنشاط وتحديد مدى ميله نحو التمويل الذاتي (المساهمين) ام التمويل الخارجي (الديون).

وتنتج الرافعة المالية من استخدام رأس المال المقترض كمصدر تمويل لتوسيع قاعدة أصول النشاط وتحقيق عوائد على رأس مال المخاطرة. فهي استراتيجية استثمار تستخدم الأموال المقترضة - على وجه التحديد- لزيادة العائد المحتمل للاستثمار.

$$\text{نسبة الدين إلى حقوق الملكية ( الرافعة المالية )} = \frac{\text{إجمالي الالتزامات}}{\text{إجمالي حقوق الملكية}}$$

## ٣. مؤشرات الربحية Profitability ratios

إن نجاح الأنشطة الاستثمارية يدور في النهاية حول الكفاءة (الاستفادة إلى أقصى حد من الموارد المتاحة) ومقارنة الأرباح بالموارد المستخدمة ذات جدوى للحكم على تلك الكفاءة . تستخدم تلك المؤشرات لقياس قدرة النشاط على توليد الربح، ومن ثم توضح مدى كفاءة تحقيق أرباح للمستثمر ، وهناك عدة مؤشرات للربحية وأكثرها شيوعاً معدل العائد على حقوق الملكية ومعدل العائد على الاستثمار وهامش الربح الإجمالي.

### ١,٣ معدل العائد على حقوق الملكية ROE—Return on Equity

تقيس مدى القدرة على تحقيق ارباح من استثمارات الأسهم (حقوق الملكية). بعبارة أخرى ، يقيس الأرباح المحققة لكل جنيه من حقوق المساهمين. <sup>\*\*</sup>لا يمكن حسابه إلا إذا كان صافي حقوق الملكية قيمه موجبة .

$$\text{معدل العائد على حقوق الملكية} = \frac{\text{صافي الربح}}{\text{إجمالي حقوق الملكية}}$$

### ٢,٣ معدل العائد على الاستثمار Return on Investment—ROI

تقيس مدى جودة استخدام النشاط لإجمالي الاستثمار المستخدم، من خلال تحديد الربحية بالنسبة إلى إجمالي الاستثمارات أو إلى إجمالي مصادر التمويل طويلة الأجل بنوعيتها .

$$\text{معدل العائد على الاستثمار} = \frac{\text{صافي الربح}}{\text{إجمالي حقوق الملكية} + \text{الالتزامات غير المتداولة}}$$

$$\text{أو} = \frac{\text{صافي الربح}}{\text{إجمالي الأصول غير المتداولة} + \text{صافي رأس المال العامل}}$$

### ٣,٣ هامش الربح الإجمالي **Gross Profit Margin**

هو مقياس يوضح النسبة المئوية للإيرادات التي تتجاوز تكلفة الحصول على الإيراد، ويعكس مدى نجاح النشاط في تحقيق فائض عما تم إنفاقه، وبيان مدى مساهمة كل جنيه من التكاليف في إيرادات النشاط المحققة، وبشكل عام كلما ارتفعت تلك النسبة يدل ذلك على وجود كفاءة تشغيلية.

$$\text{هامش الربح الإجمالي} = \frac{\text{مجمّل الربح}}{\text{صافي إيرادات النشاط}}$$

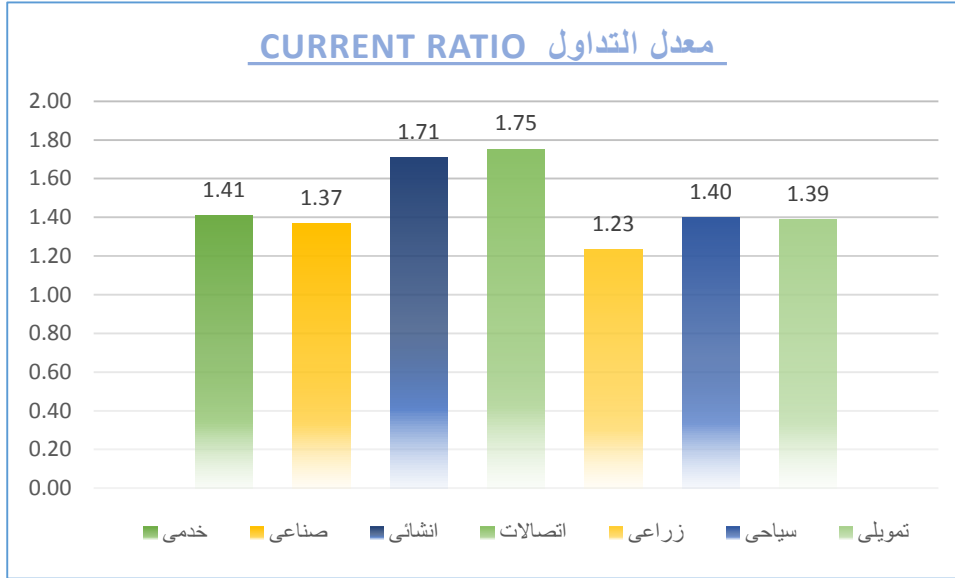
### ٤,٣ هامش الربح الصافي **Net Profit Margin**

هو أيضاً مقياس للربحية مثل المؤشر السابق إلا إنه يختلف عنه في أنه لا يأخذ في الاعتبار النفقات التشغيلية فقط، بل يمتد إلى كافة نفقات الشركة الأخرى كالمصاريف الإدارية والتمويلية والضرائب كما يمتد إلى كافة الإيرادات الأخرى أيضاً ، و يعكس مدى كفاءة الإدارة في تحقيق صافي أرباح مقابل كافة النفقات وبيان مدى مساهمة كل جنيه من النفقات في صافي الربح ، ومن المؤكد أنه كلما ارتفعت تلك النسبة فهو أمر إيجابي للغاية .

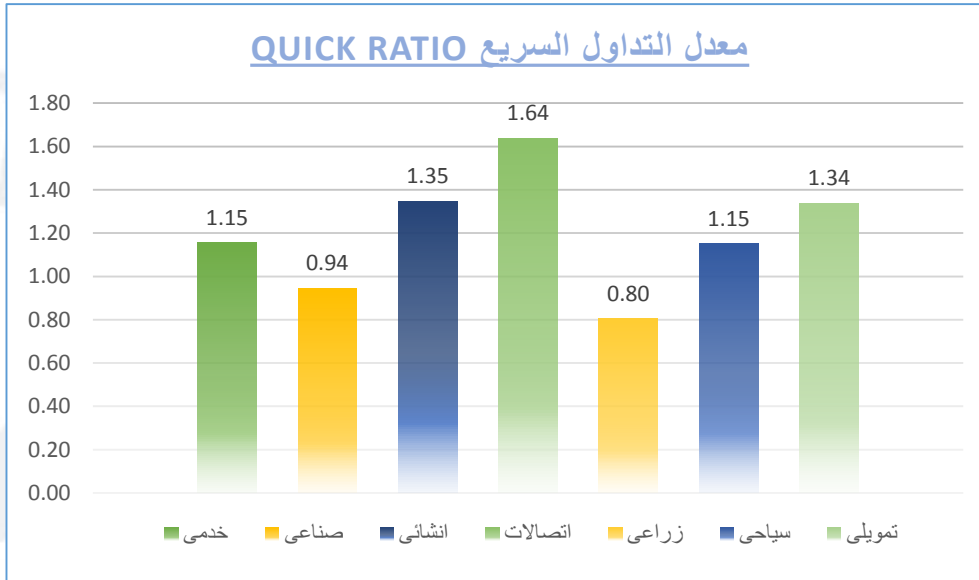
$$\text{هامش الربح الصافي} = \frac{\text{صافي الربح}}{\text{صافي إيرادات النشاط}}$$

## نتائج مؤشرات التحليل المالي على مستوى القطاع الرئيسي

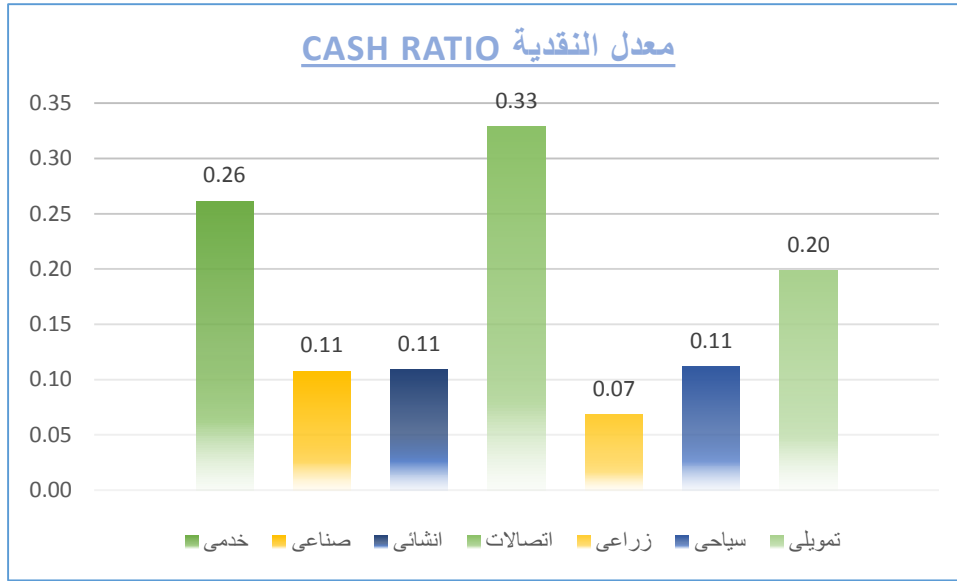
### ١. مؤشرات السيولة Liquidity Ratios:



جاء قطاعي الاتصالات والإنشائي في مقدمة القطاعات من حيث القدرة على مقابلة الالتزامات المتداولة بالأصول المتداولة بما يقارب الضعف وتلاههم باقي القطاعات انتهاء بالقطاع الزراعي الذي تزيد فيه أصوله المتداولة عن التزاماته المتداولة بحوالي ٢٠%.

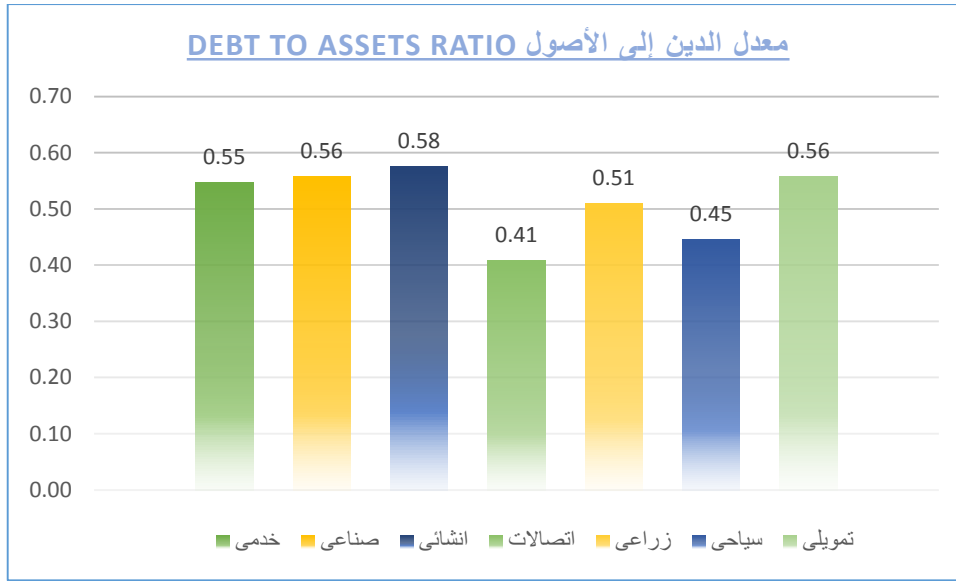


من الشكل السابق يتضح ان قطاعي الاتصالات والإنشائي تصدرتا نسب التداول السريع، يليهما القطاع التمويلي، أما القطاع الزراعي جاء كأقل قطاع احتفاظاً بسيولة سريعة لمقابلة الالتزامات الجارية.

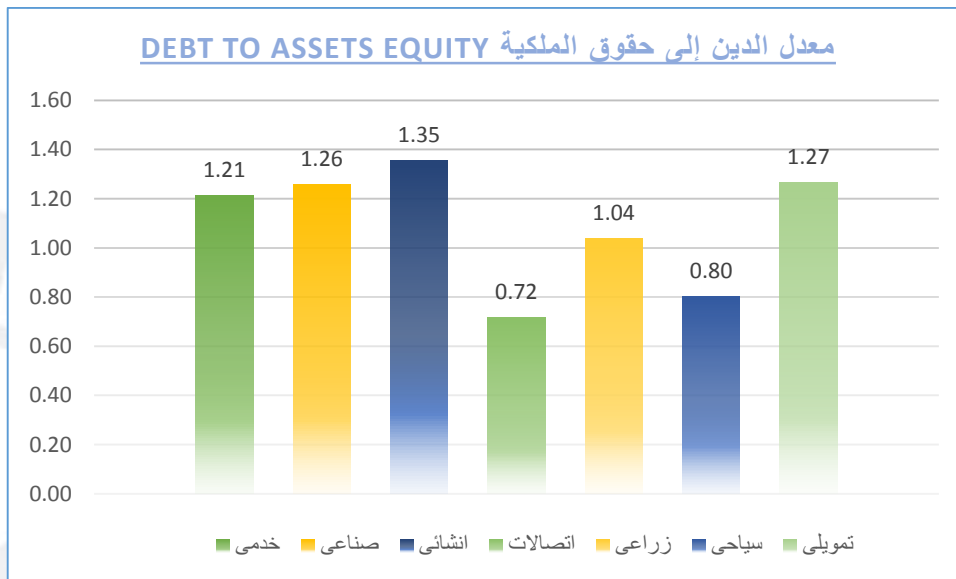


وكما الحال في معدل التداول ومعدل التداول السريع تصدر قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات هذا المؤشر باحتفازه بسيولة نقدية تمثل ثلث التزاماته الجارية تبعه القطاع الخدمي بمعدل الربع من جملة التزاماته الجارية، بينما يليهم القطاع التمويلي بما يتفق وطبيعته المعتادة، وجاءت باقي القطاعات بمؤشر واحد تقريبا باستثناء القطاع الزراعي ذات الطبيعة التي لا تتطلب الاحتفاظ بسيولة كبيرة وتجلى ذلك بأن جاء مؤشر هذا القطاع ليظهر عدم الحاجة للاحتفاظ بسيولة نقدية تزيد عن ٧% من جملة التزاماته الجارية.

## ٢. مؤشرات الملاءة المالية Solvency Ratio

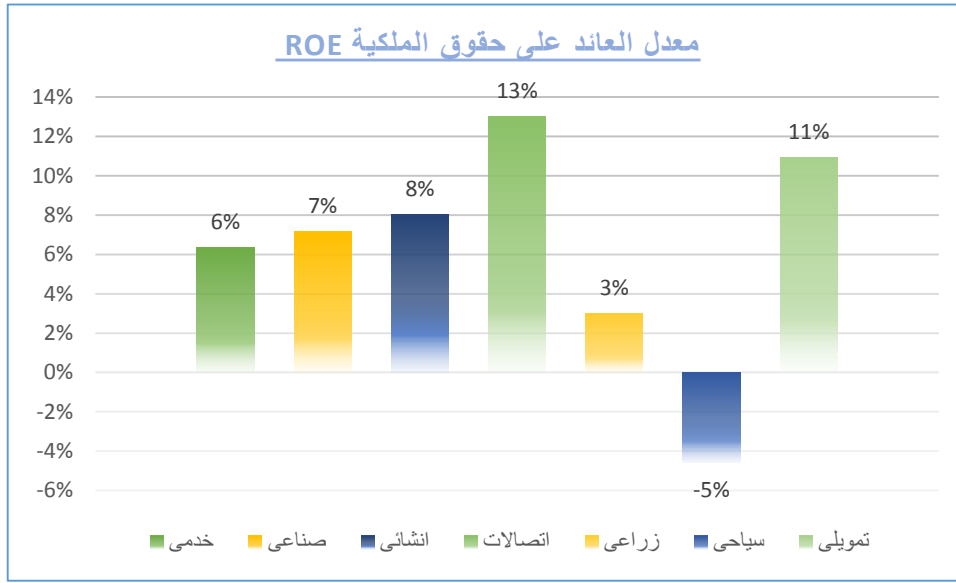


أظهرت نتائج التحليل أن القطاع الانشائى هو الأكثر اعتماداً على الديون فى تمويل الأصول بنسبة ٥٨% على التوالى، بينما اعتمدت القطاعات التمويلية والصناعية والخدمية والزراعية على تمويل ما يقارب نصف أصولها من خلال الديون، بينما كان القطاعين السياحى والاتصالات هما الأقل اعتماداً على الديون.

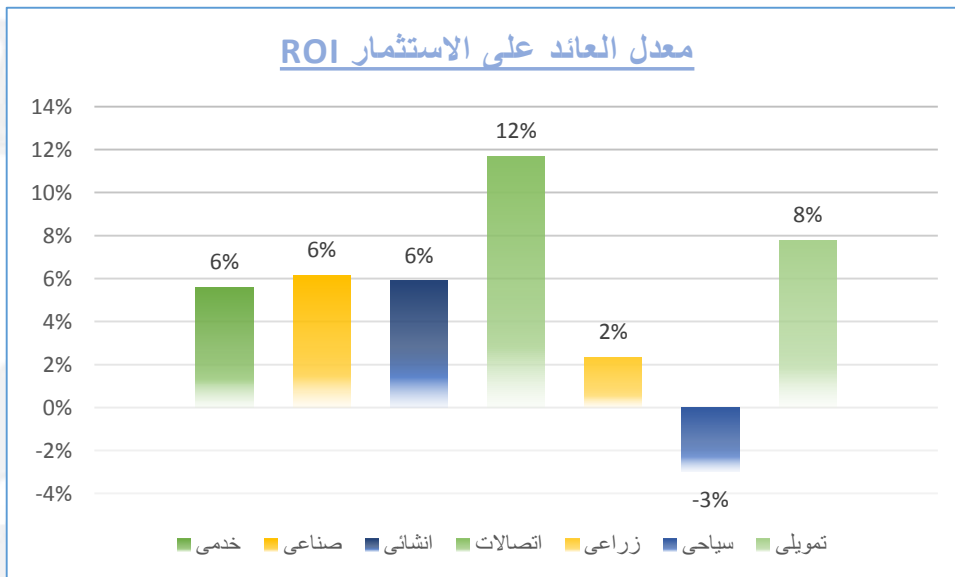


بمنظور آخر لمصادر التمويل فى القطاعات المختلفة يتضح أن القطاع الانشائى هو الأكثر اعتماداً على مصادر تمويل خارجية بنحو مره وثلاث التمويل الذاتي وهو ما يتماشى مع ازدهار وتوسع أعمال شركات هذا القطاع فى الفترة الأخيرة، بينما تقارب مصدري التمويل للقطاعات التمويلية والصناعية والخدمية من تعادل مصادر التمويل الذاتي الخارجي بنسب تتجاوز التمويل الذاتي بقليل، بينما كان القطاعين السياحى والاتصالات هما الأقل اعتماداً على الديون، وأنهما يعتمدان على التمويل الذاتي أكثر من الديون، ويتسق ذلك مع نتائج المؤشر السابق.

### ٣. مؤشرات الربحية Profitability ratios

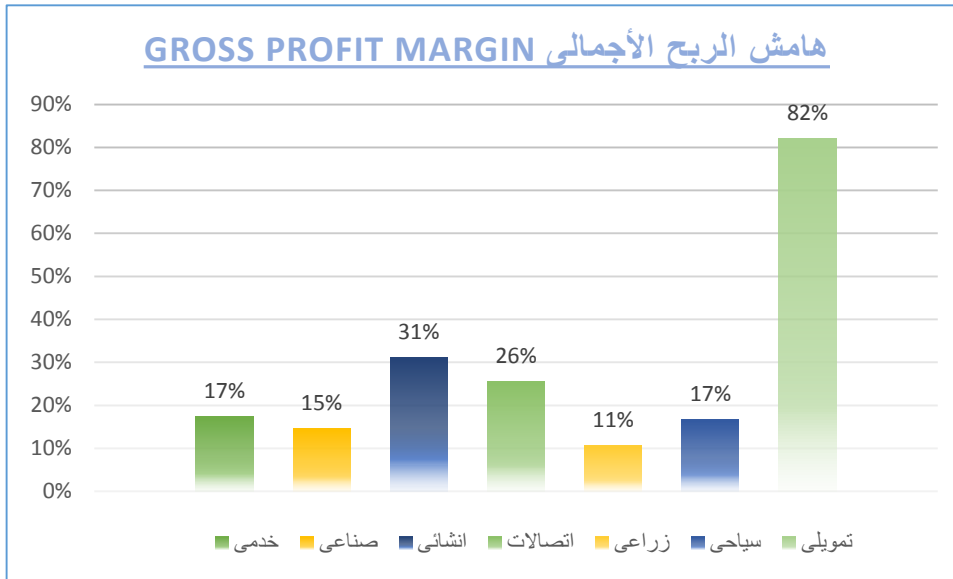


حقق الاستثمار في كل من قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات و قطاع المشروعات التمويلية غير المصرفية (وهي قطاعات بها مجالات تتميز بالتخصص الشديد ) أعلى معدل عائد على حقوق الملكية ويليهما القطاع الانشائي والصناعي والخدمي بمعدلات متقاربة ، بينما كان قطاع المشروعات الزراعية واستصلاح الأراضي الأقل تحقيقا لمعدلات عائد على حقوق الملكية ، بينما اظهر قطاع المشروعات السياحية نتائج مغايره تماما لباقي القطاعات بتحقيق مؤشر سلبي ويرجع ذلك للحساسية الشديدة التي يختص بها هذا القطاع لأي متغير خارجي ، وكان لنفسي جائحة كورونا في العالم اجمع بالغ الاثر على هذا القطاع لما فرض من ظروف غلق دوليه واشترطات صارمه للحد من السفر والتنقل .

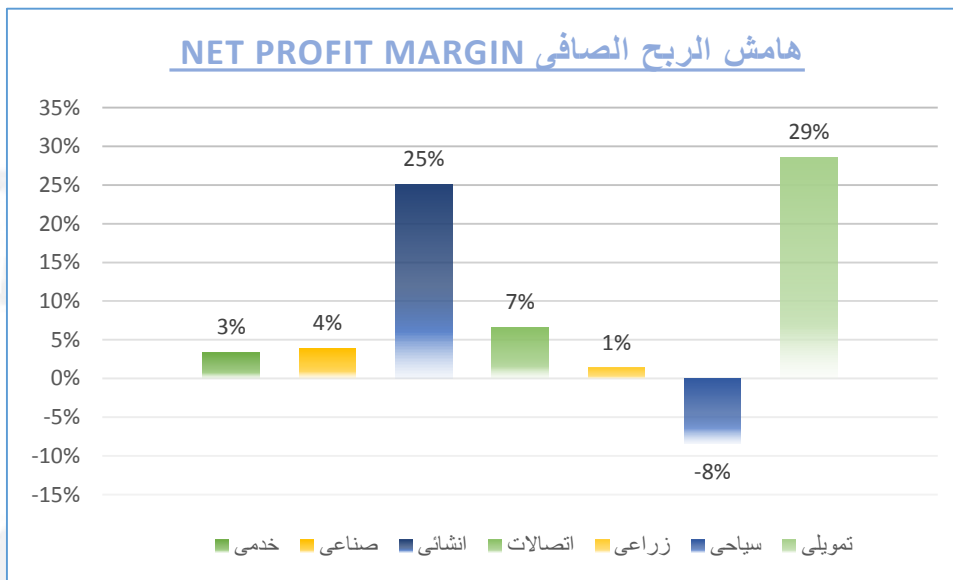


لم يختلف مؤشر معدل العائد على إجمالي المال المستثمر عن سابقه كثيرا واطهر نتائج تظهر ذات التفاوت من حيث تحقيق الربحية او تحقيق خسائر في ذات القطاعات.





سجل قطاع المشروعات التمويلية غير المصرفية أعلى هامش ربح إجمالي، حيث حقق ربحاً متفرداً عن باقي القطاعات بأجمالي نسبة ٨٢% وذلك قبل خصم الإيرادات والمصاريف الأخرى ويرجع ذلك لأن أغلب تلك الأنشطة والتي يتم الإشراف عليها من قبل الهيئة العامة للرقابة المالية تخضع لعمليات رقابة صارمة، وتلاه باقي القطاعات خاصة القطاع الزراعي الذي جاء متديلاً في هذا المؤشر.

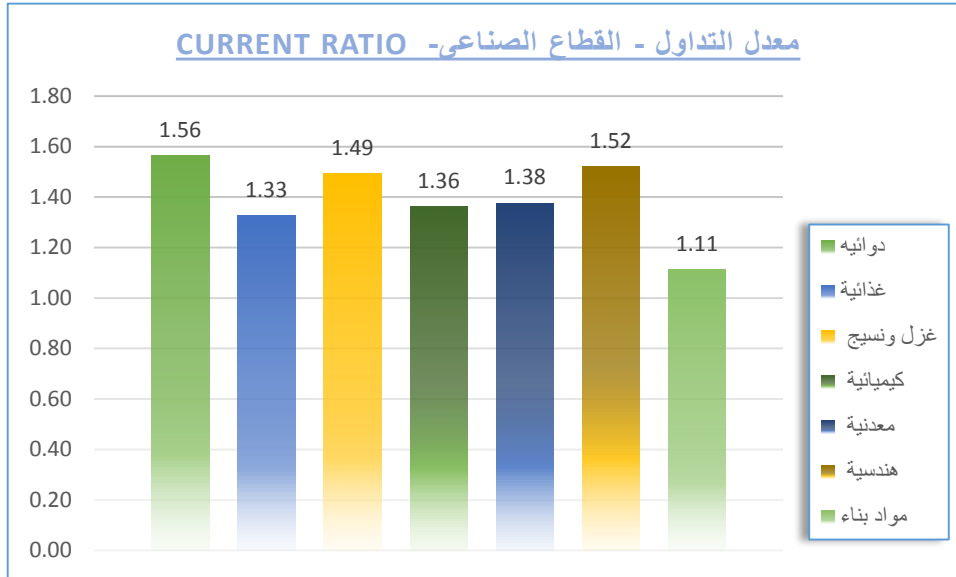


استمر قطاع المشروعات التمويلية غير المصرفية في مقدمة القطاعات في تحقيق نسبة ربحيه صافية تقارب ٣٠% من إجمالي إيرادات النشاط واقترب قطاع المشروعات الإنشائية من تلك النسبة بفارق بسيط، بينما جاء قطاع المشروعات الزراعية واستصلاح الأراضي ليحقق أقل معدل، لكن أظهر قطاع المشروعات السياحية تأثراً شديداً بالظروف الصحية والاجتماعية المصاحبة لتلك الفترة بأن حقق خسائر صافية بمعدل ٨% من إيراداته.

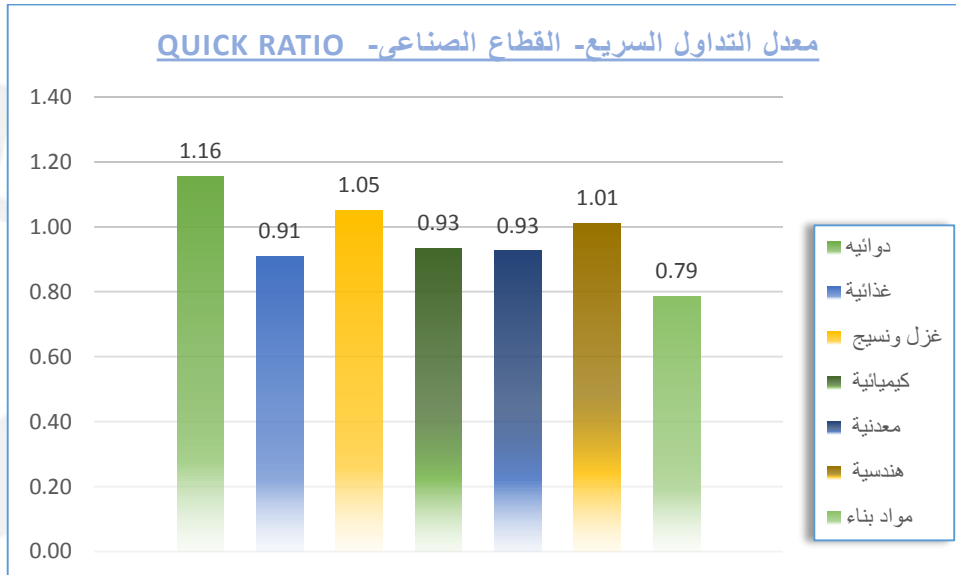
## نتائج مؤشرات التحليل المالي على مستوى القطاع الفرعي عن عام ٢٠٢٠ :

### ١. القطاع الصناعي:

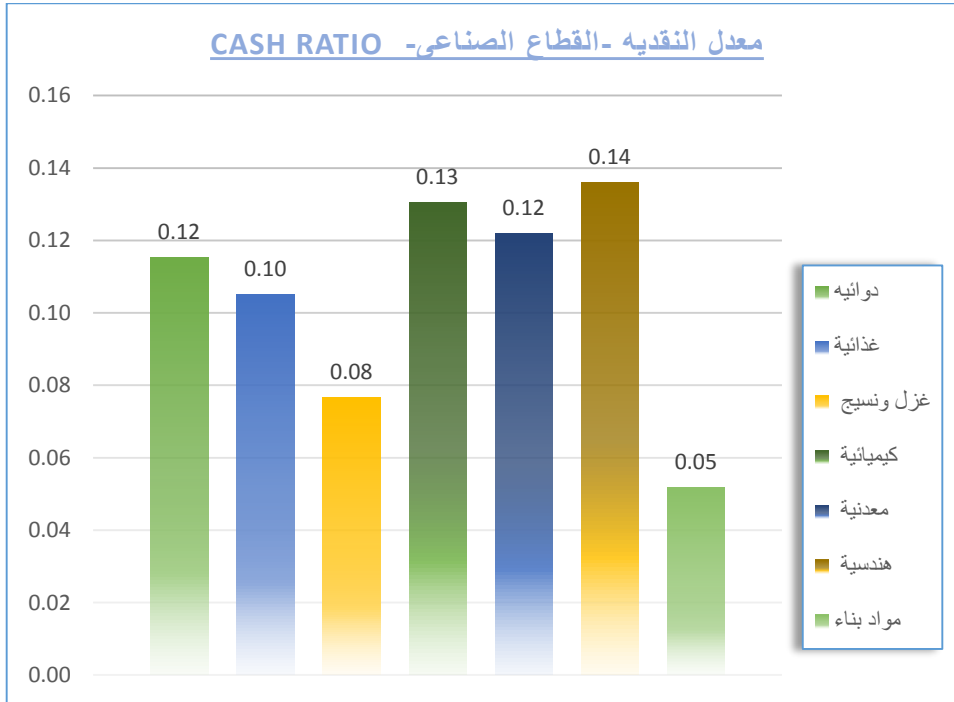
#### Liquidity Ratios مؤشرات السيولة (١/١)



تقاربت كافة أنشطة هذا القطاع من حيث احتفاظه بأصول متداولة تقارب مرة ونصف التزاماتها المتداولة، بينما كان نشاط مواد البناء أقل الأنشطة احتفاظا بأصول جارية لمقابلة التزاماته الجارية. (مرفق تفصيلي - جدول رقم (١)).

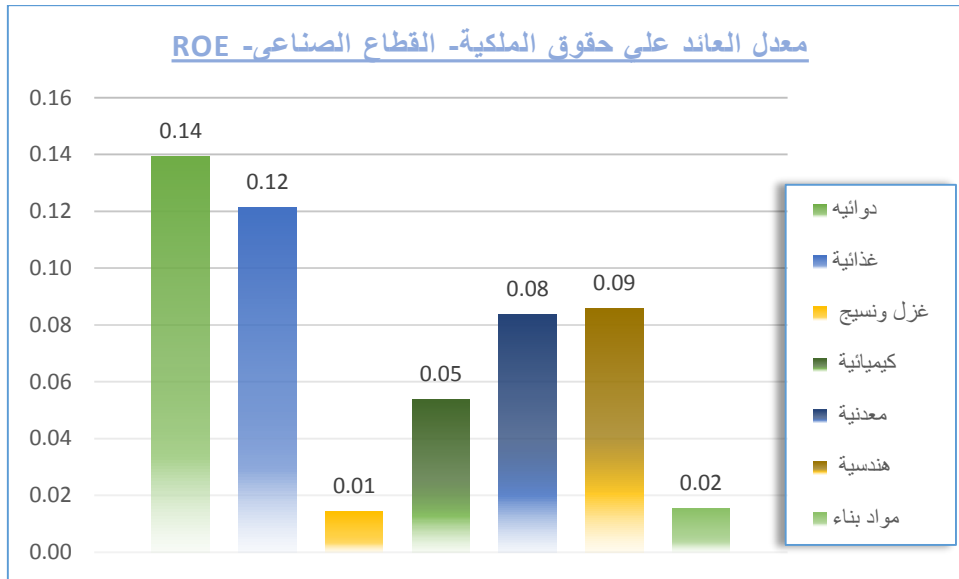


يتضح انخفاض معدل التداول السريع عن معدل التداول لأغلب القطاعات الفرعية للقطاع الصناعي، ومن المحتمل تفسير ذلك بسبب طبيعة الأنشطة الصناعية التي تتطلب الاحتفاظ بمخزون وفقا لمتطلبات التشغيل وهو ما أدى الي انخفاض المعدل، وان كانت الصناعات الدوائية هي الأعلى في هذا المعدل. (مرفق تفصيلي - جدول رقم (١)).

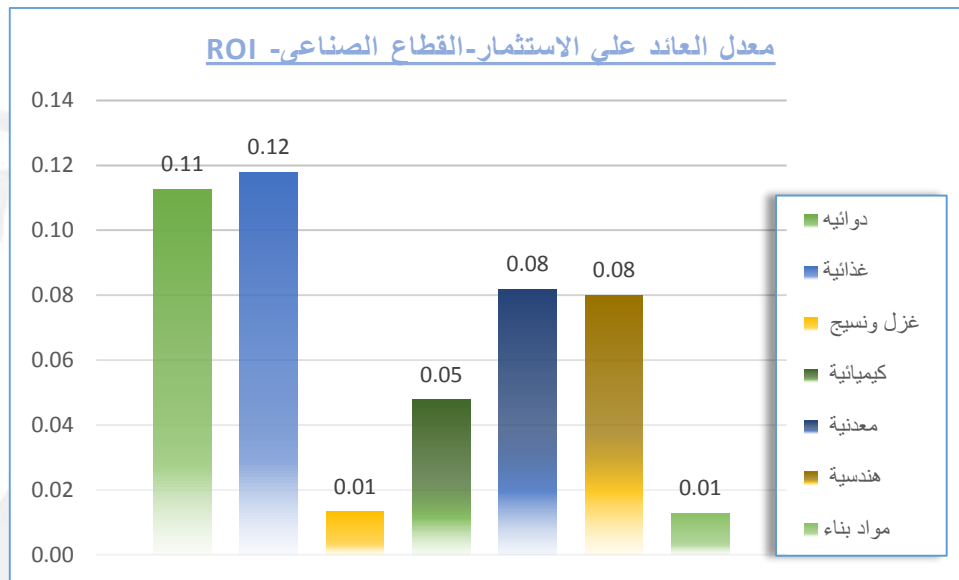


يقيس معدل النقدية **Cash Ratio**، نسبة النقدية إلى إجمالي الالتزامات المتداولة، ويلاحظ من الشكل السابق أن أغلب القطاعات تحتاج إلى الاحتفاظ بسيولة نقدية تساوي أو تتجاوز نسبتها ١٠% من إجمالي التزاماتها الجارية باستثناء قطاعي مواد البناء والغزل والنسيج واللذان اقتصر احتياجهم من السيولة النقدية إلى نسب أقل من ذلك. (مرفق تفصيلي - جدول رقم (١)).

## (١/٢) مؤشرات الربحية :Profitability Ratios

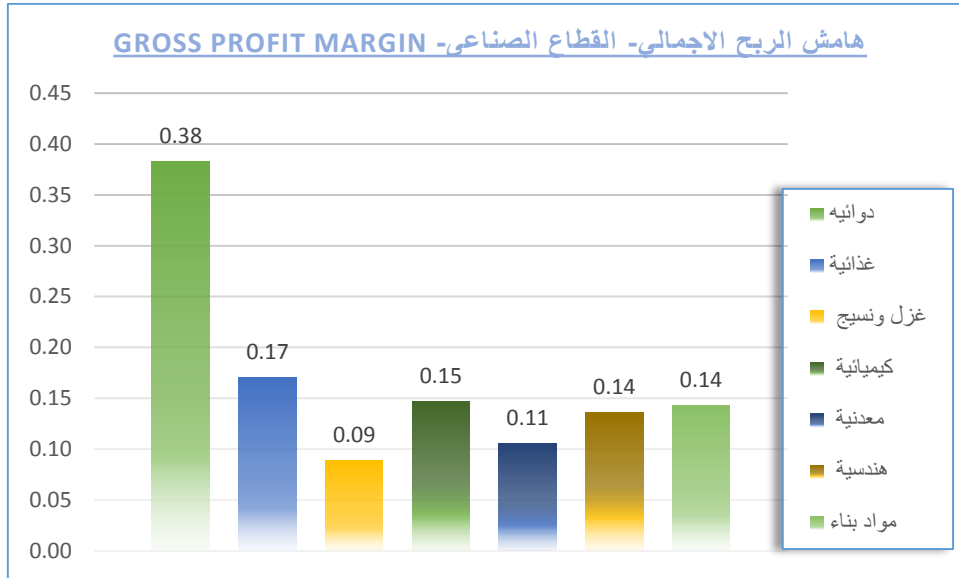


يعبر معدل العائد على حقوق الملكية عن مدي كفاءة استغلال حقوق الملكية في توليد أرباح، ومن الشكل السابق يتضح أن الصناعات الدوائية والصناعات الغذائية هي الأكثر ربحية وكفاءة في استغلال حقوق الملكية وإن كان ذلك لا يمكن أن يقرأ بمعزل عما صاحب البيئة الاقتصادية من آثار جراء جائحة كورونا، بينما جاءت صناعة الغزل والنسيج ومواد البناء كأقل ربحية. (مرفق تفصيلي - جدول رقم (٢)).

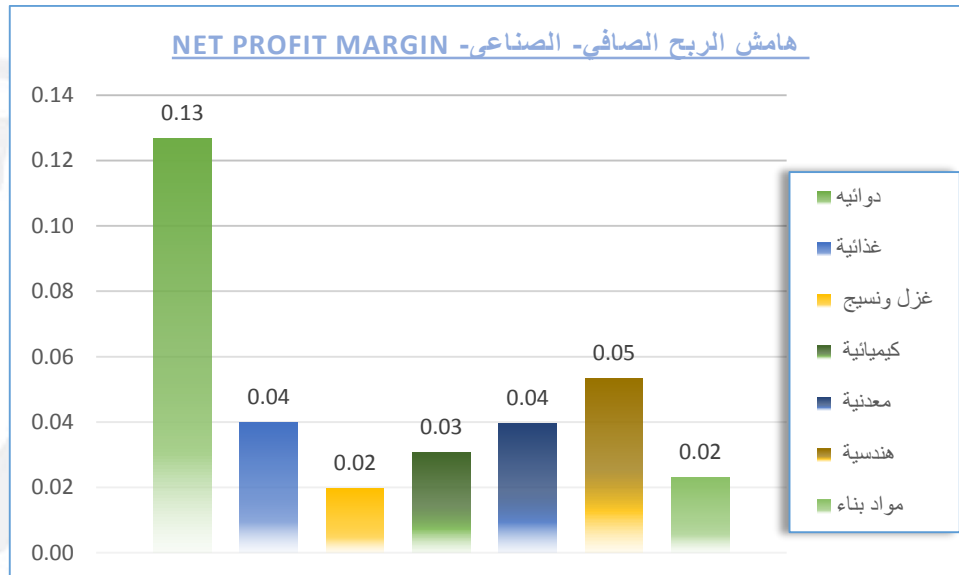


ومن حيث ربحية إجمالي المال المستثمر، فلم يختلف الحال كثيرا في ترتيب القطاعات في هذا المؤشر عن المؤشر السابق.

(مرفق تفصيلي - جدول رقم (٢)).

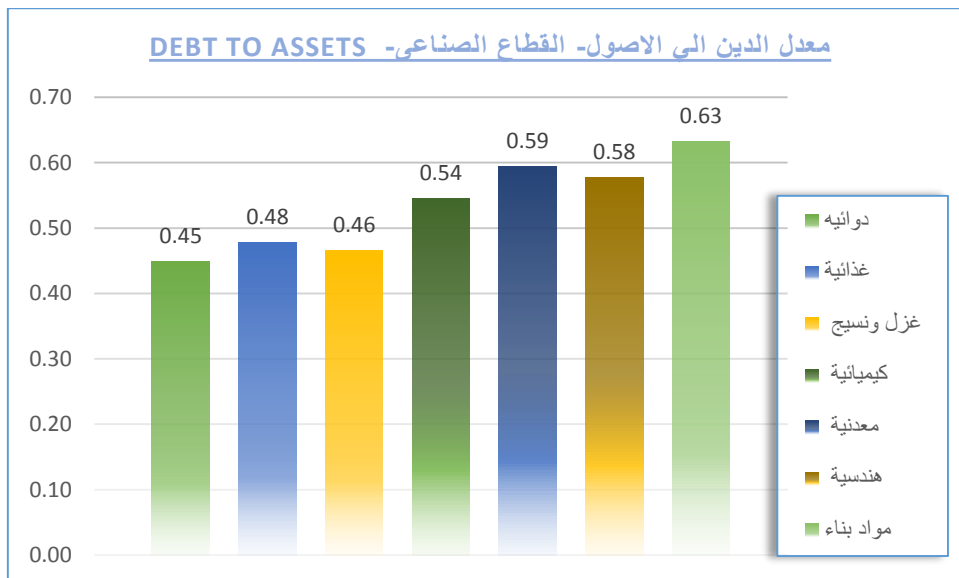


يظهر هذا المؤشر الكفاءة التشغيلية للأنشطة في تحقيق أرباح مقارنة بإيرادات النشاط مقابل تكاليف الحصول على تلك الإيرادات وقبل خصم المصروفات الأخرى، وقد استحوذت الصناعات الدوائية على أعلى هامش ربح إجمالي، أما باقي القطاعات تقاربت في هذا المؤشر حيث تراوحت ما بين ٩% حتى ١٧% . (مرفق تفصيلي - جدول رقم ٣)

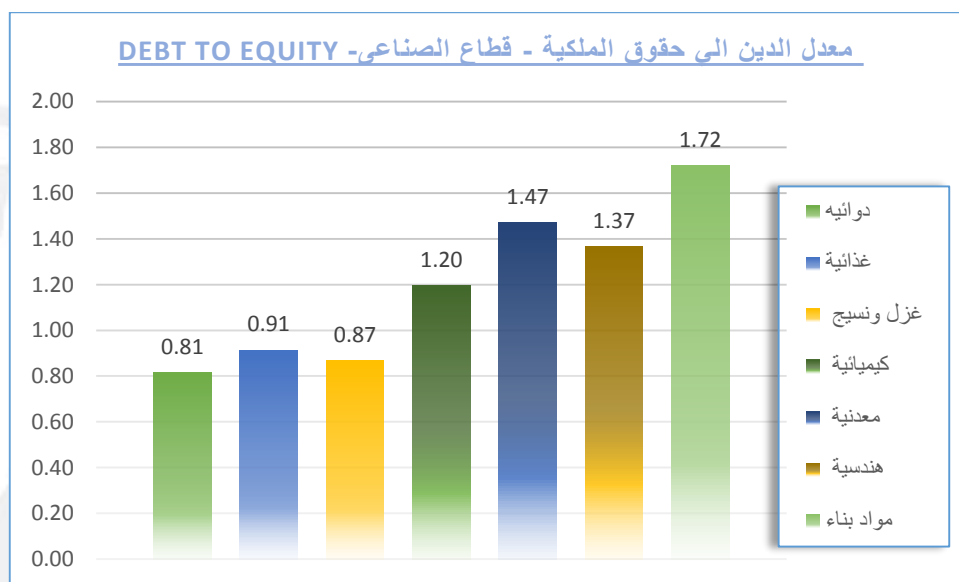


على الرغم من أن هذا المؤشر يظهر الهامش الصافي للأرباح بعد خصم كافة المصروفات المتعلقة وغير المتعلقة بالنشاط إلا أن نشاط الصناعات الدوائية مازال يتفوق على باقي الأنشطة وبفارق ملحوظ عن غيره ، واقتربت باقي الأنشطة من بعضها البعض في هذا المؤشر على النحو الموضح بالشكل السابق . (مرفق تفصيلي - جدول رقم ٣).

### (١/٣) مؤشرات الملاءة المالية : Solvency Ratios



تقارب معدل الدين الي الأصول لأنشطة مواد البناء والصناعات الهندسية والمعدنية وكذا الكيميائية لتظهر اعتمادا على تمويل أكثر من نصف أصولها من الديون الخارجية ، كما تقاربت القطاعات الأخرى من بعضها البعض في هذا المؤشر بأن سجلت اعتمادا على التمويل الخارجي بنسبة أقل من النصف . (مرفق تفصيلي – جدول رقم (٤)).

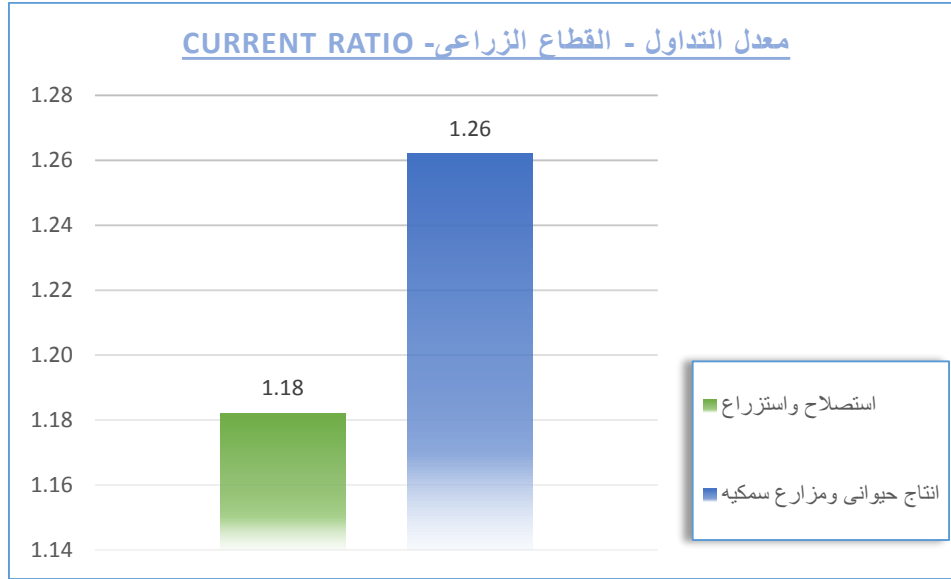


اظهر الهيكل التمويلي لأنشطة القطاع الصناعي ذات الدلالة المشار إليها بالمؤشر السابق وان اختلفت النظرة هنا والتي تقارن فيها مدى الاعتماد في تمويل النشاط على التمويل الذاتي مقابل التمويل الخارجي.

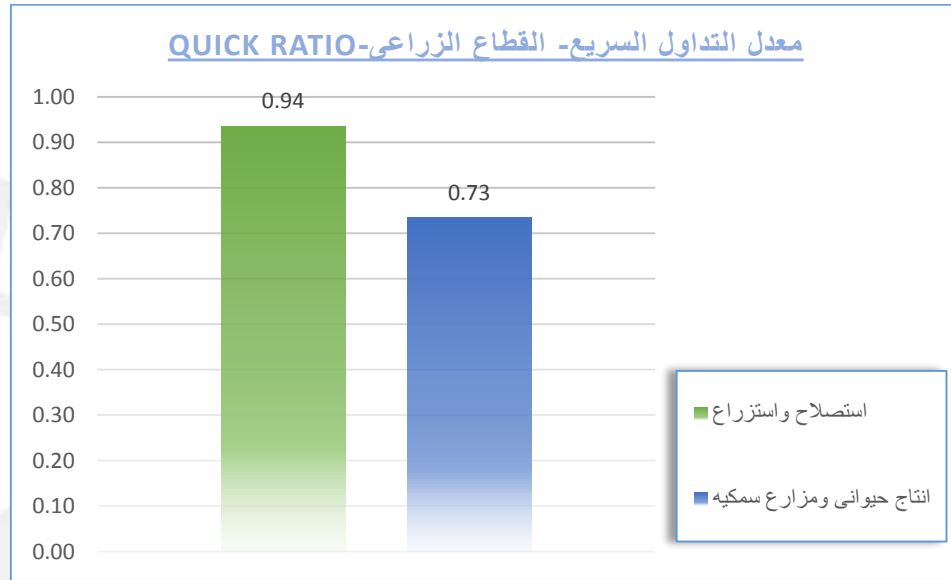
(مرفق تفصيلي – جدول رقم (٤)).

## ٢. القطاع الزراعي:

## Liquidity Ratios مؤشرات السيولة (٢/١)

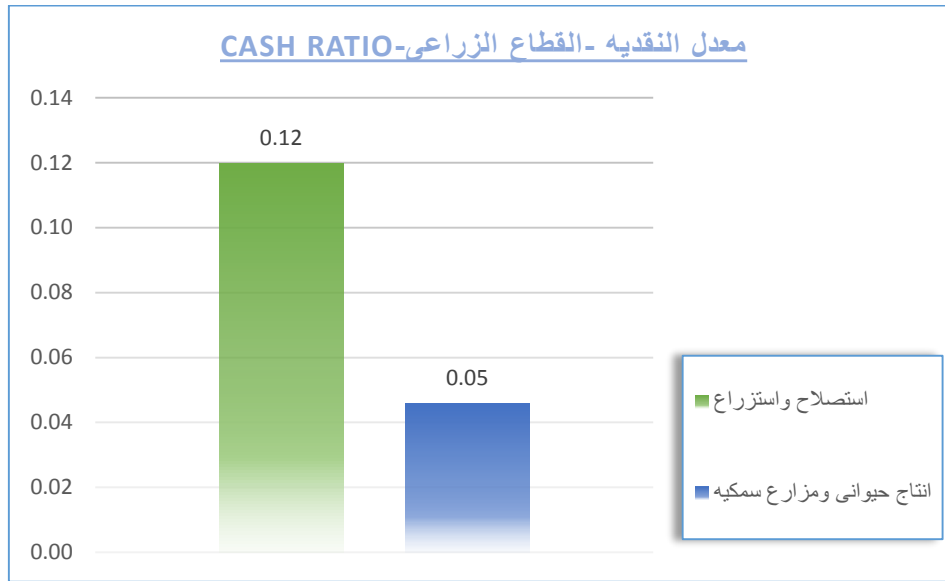


يوضح الشكل السابق أن إجمالي الأصول المتداولة للأنشطة الزراعية تزيد عن إجمالي الالتزامات المتداولة بمقدار بسيط أخذاً في الاعتبار طبيعة تلك الأنشطة والتي لا تتطلب الاحتفاظ بمعدلات تداول عالية. (مرفق تفصيلي - جدول رقم (١)).



تلاحظ ارتفاع معدل التداول السريع لنشاط استصلاح واستزراع الأراضي عن نشاط الإنتاج الحيواني والداجني والسمكي بالمغايرة للترتيب الذي كان عليه في معدل التداول؛ وقد يرجع ذلك إلى طبيعة شركات قطاع الإنتاج الحيواني والداجني والسمكي الذي يتسم بالاحتفاظ بقدر أكبر من مخزون ذي وزن نسبي مؤثر بالأصول المتداولة.

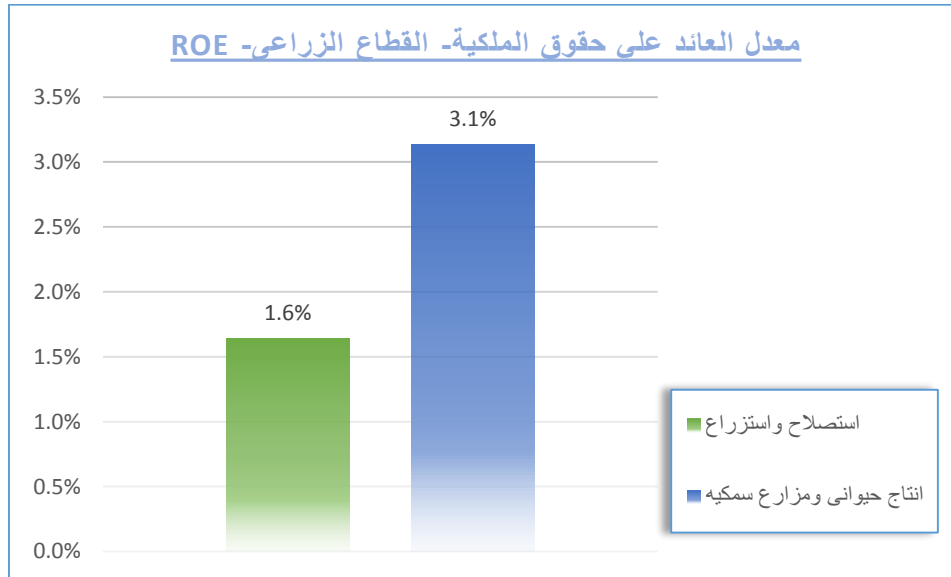
(مرفق تفصيلي - جدول رقم (١)).



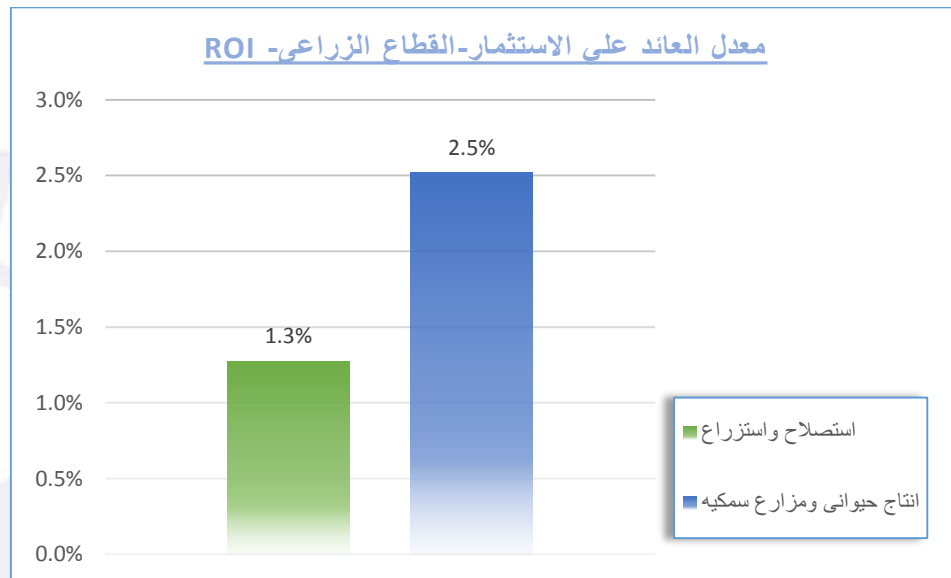
من الشكل السابق يلاحظ استمرار ارتفاع معدل النقدية **Cash Ratio** لنشاط استصلاح واستزراع الأراضي عن قطاع الإنتاج الحيواني والداجني والثروة السمكية. (مرفق تفصيلي - جدول رقم (١)).



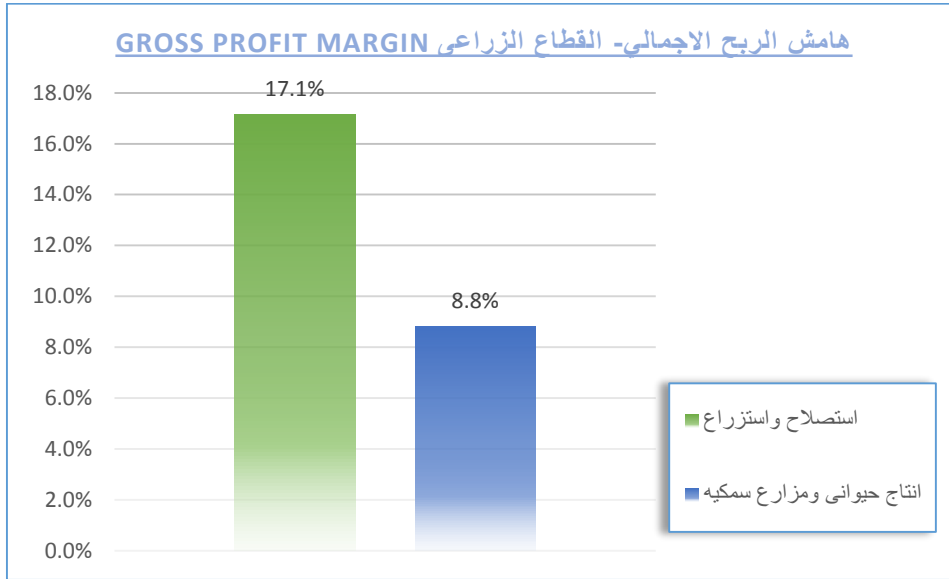
## (٢/٢) مؤشرات الربحية :Profitability Ratios



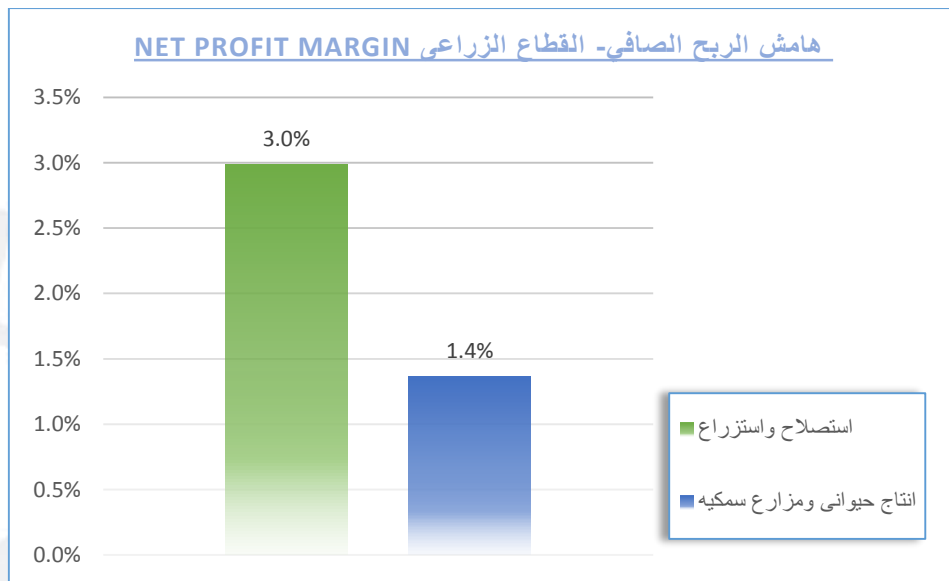
اظهر نشاط الإنتاج الحيواني والداجني والثروة السمكية قدرة أكبر علي استغلال حقوق الملكية لتوليد أرباح بنسبة بلغت ٣,١% مقابل تحقيق نشاط استصلاح واستزراع الأراضي نصف تلك النسبة تقريباً ١,٦%. (مرفق تفصيلي-جدول رقم (٢)).



من حيث العائد علي إجمالي المال المستثمر استمرت الأنشطة الزراعية في تحقيق معدلات بذات الترتيب السابق بنسب ٢,٥% و ١,٣%. (مرفق تفصيلي - جدول رقم (٢)).

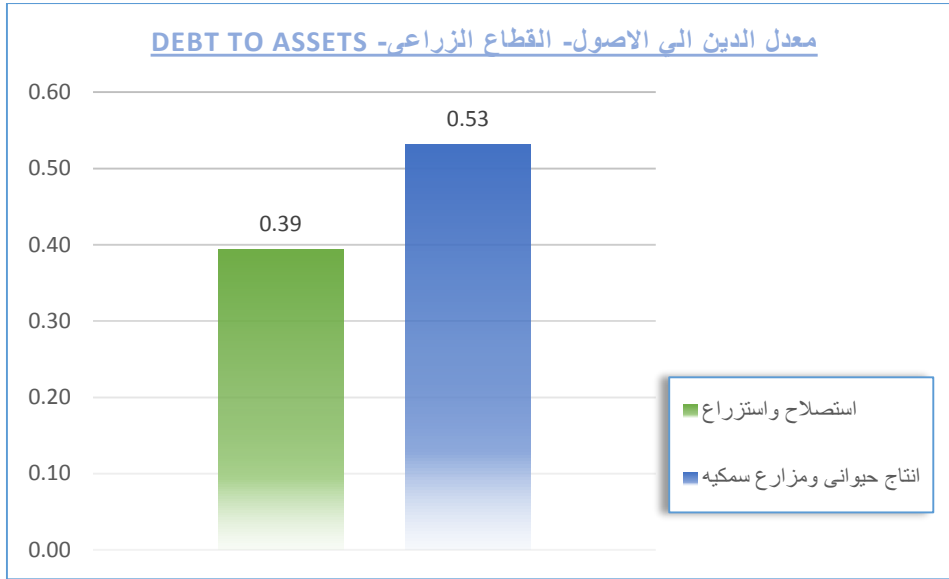


من الشكل السابق يتضح قدرة نشاط استصلاح واستزراع الأراضي علي توليد أرباح تشغيلية أكبر من نشاط الإنتاج الحيواني والداخلي والثروة السمكية. (مرفق تفصيلي - جدول رقم (٣)).



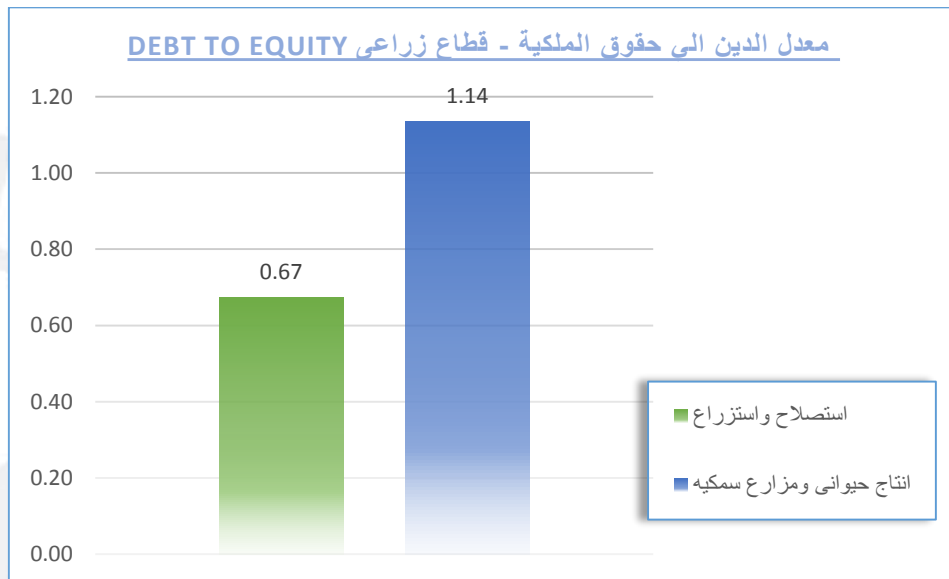
من الشكل المقابل يمكن استنتاج انخفاض هامش الربح الصافي لكل من القطاعين الفرعيين عن هامش الربح الإجمالي، بينما يواصل قطاع استصلاح واستزراع الأراضي تصدره لهذا المعدل. (مرفق تفصيلي - جدول رقم (٣)).

## (٢/٣) مؤشرات الملاءة المالية Solvency Ratios :



اعتمدت الأنشطة الزراعية على تمويل ما يقارب نصف اصولها عن طريق الدين الخارجي وان جاوز - معدل انشطة الإنتاج الحيواني والداخلي والثروة السمكية - معدل شركات نشاط استصلاح واستزراع الأراضي.

(مرفق تفصيلي - جدول رقم (٤)).

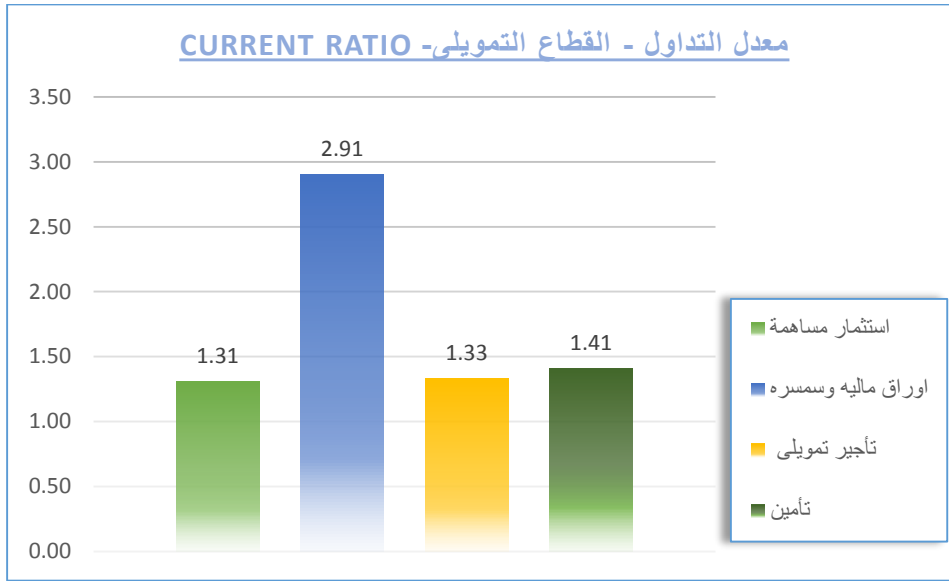


يظهر الشكل السابق أن الهيكل التمويلي لأنشطة الإنتاج الحيواني والداخلي والثروة السمكية هو أكثر اعتمادا على التمويل الخارجي من التمويل الذاتي بينما العكس تماما في أنشطة استصلاح واستزراع الأراضي.

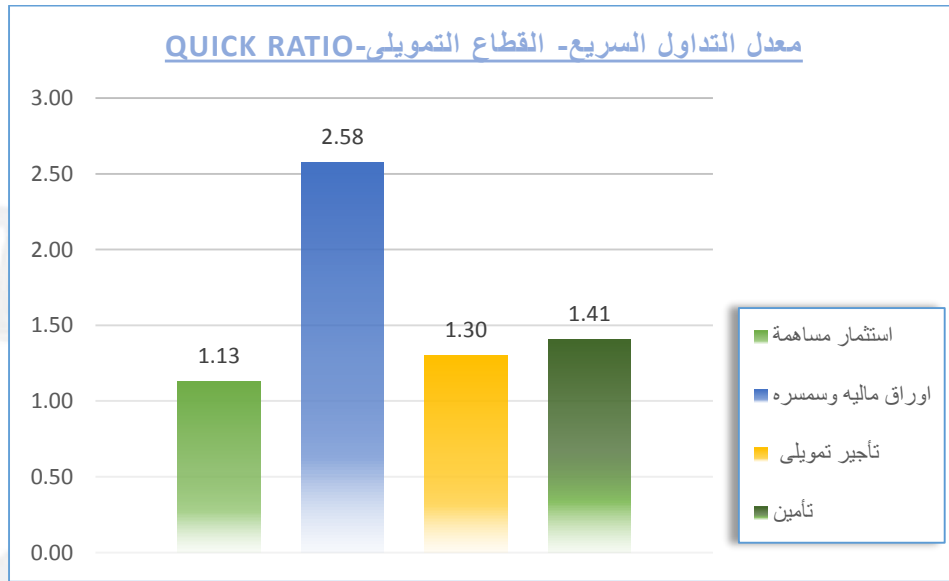
(مرفق تفصيلي - جدول رقم (٤)).

## ٣. القطاع التمويلي:

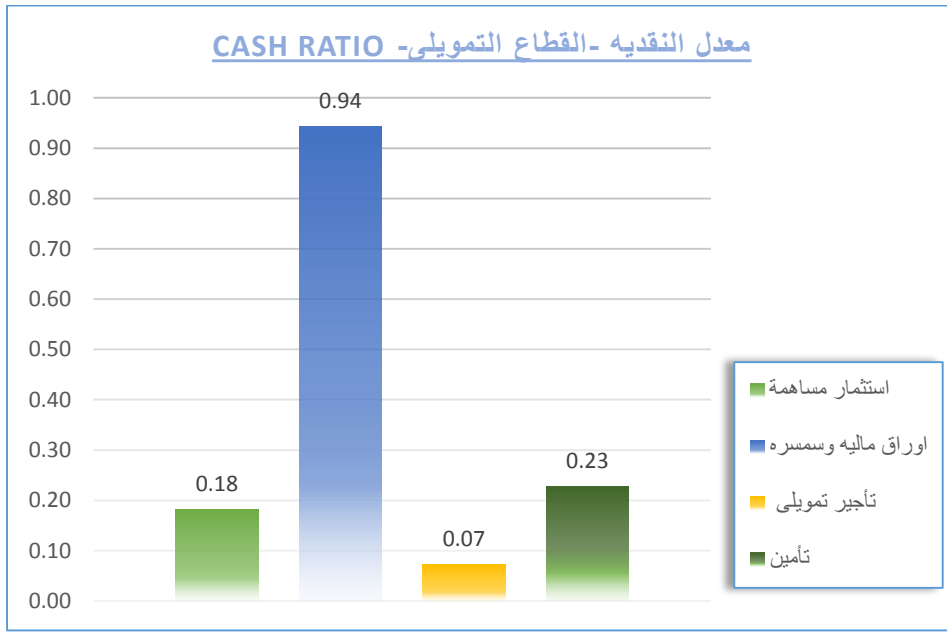
## :Liquidity Ratios مؤشرات السيولة (٣/١)



استحوذ نشاط الأوراق المالية والسمسرة علي أكبر معدل تداول يبلغ ٢,٩١ وبفارق ملحوظ عن باقي أنشطة القطاع والتي تقاربت معدلاتها كثيرا. (مرفق تفصيلي - جدول رقم (١)).

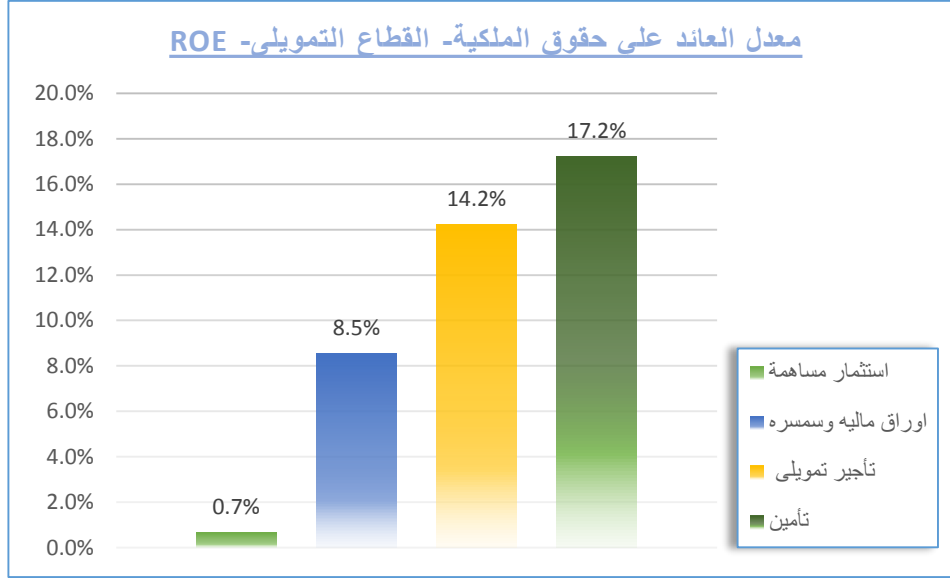


يظهر هذا المؤشر تقاربا كبيرا مع مؤشر نسبة التداول من حيث المعدلات وترتيب الأنشطة أيضا ؛ ويرجع ذلك لطبيعة القطاع التمويلي والتي غالباً لا تتطلب الاحتفاظ بمخزون مثل غيره من القطاعات. (مرفق تفصيلي - جدول رقم (١)).

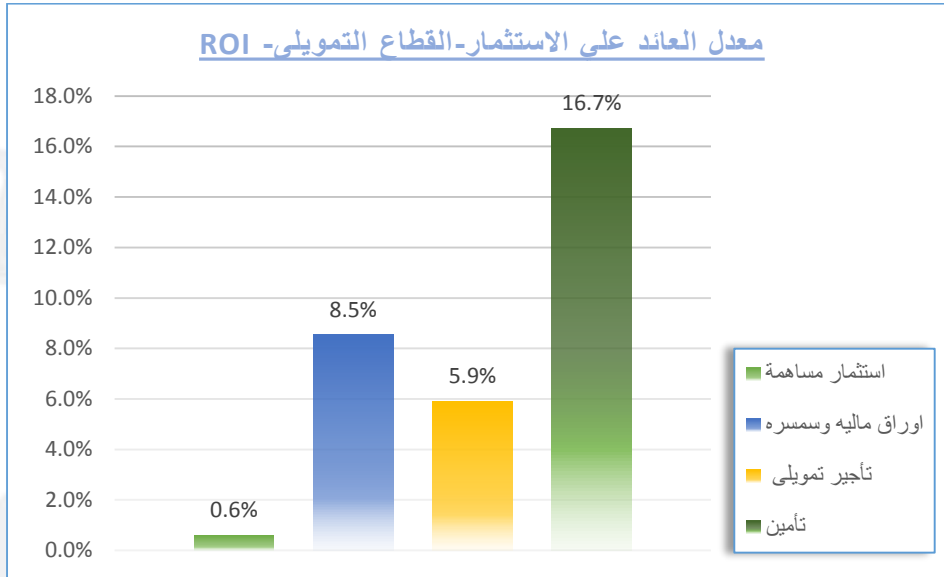


يتبين من الشكل السابق أن نشاط التأجير التمويلي هو أكثر الأنشطة التمويلية التي لا تحتفظ بسيولة نقدية سريعة لمقابلة الالتزامات المتداولة بالمغايرة لنشاط الأوراق المالية والسمسرة والتي تحتفظ بأغلب أصولها المتداولة في صورة سائلة. (مرفق تفصيلي - جدول رقم (١)).

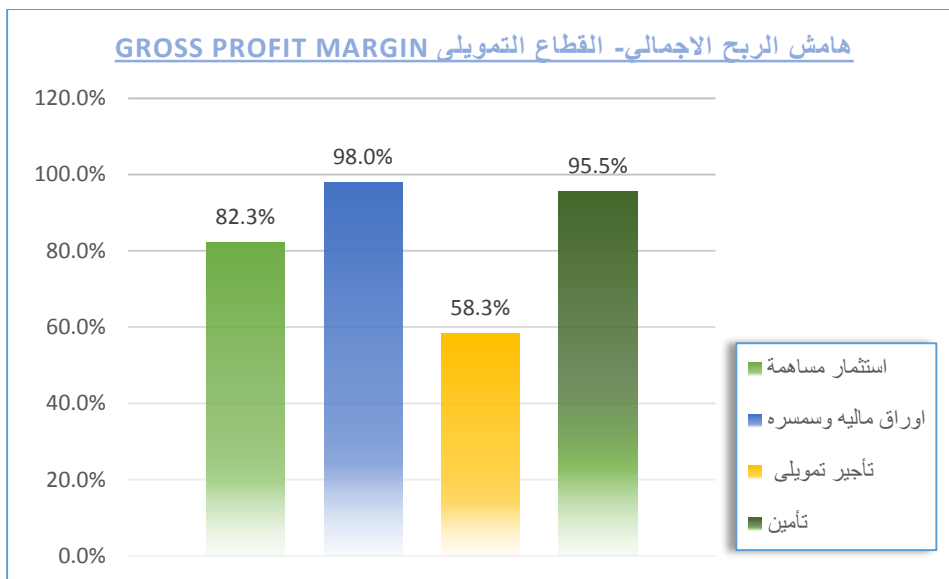
### (٣/٢) مؤشرات الربحية : Profitability Ratios



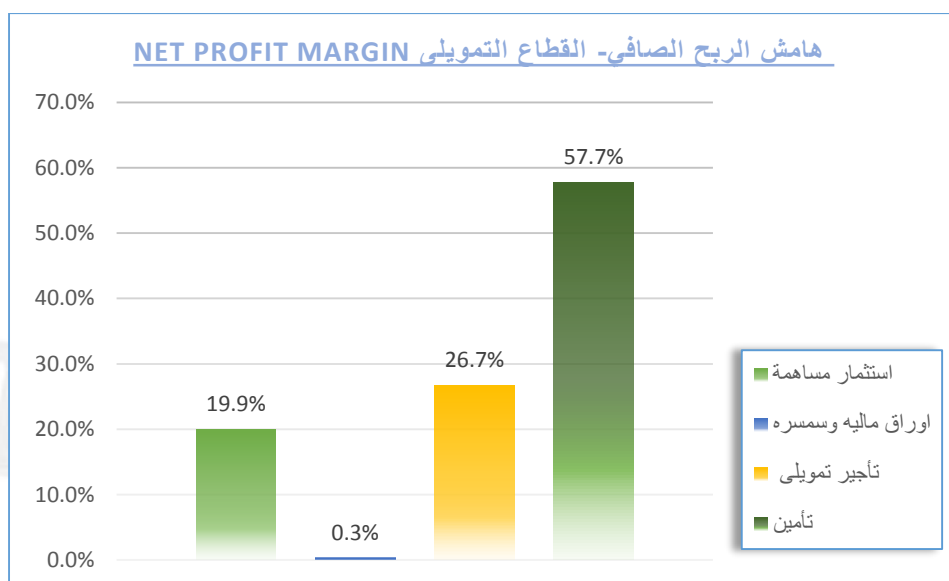
سجلت شركات التأمين أعلى معدل عائد على حقوق الملكية على مستوى القطاع التمويلي تلاها كل من قطاع التأجير التمويلي وقطاع الأوراق المالية والسمسرة، بينما في الأخير لم تحقق شركات الاستثمار المساهمة سوى معدل ٧% فقط.  
(مرفق تفصيلي - جدول رقم (٢)).



لم يختلف الحال كثيراً في معدل العائد على الاستثمار عن معدل العائد على حقوق الملكية في كافة أنشطة القطاع التمويلي باستثناء نشاط التأجير التمويلي والذي انخفض ليبلغ ٥,٩%؛ وذلك قد يعزى الى اعتماده على التمويل الخارجي أكثر من باقي الأنشطة. (مرفق تفصيلي - جدول رقم (٢)).

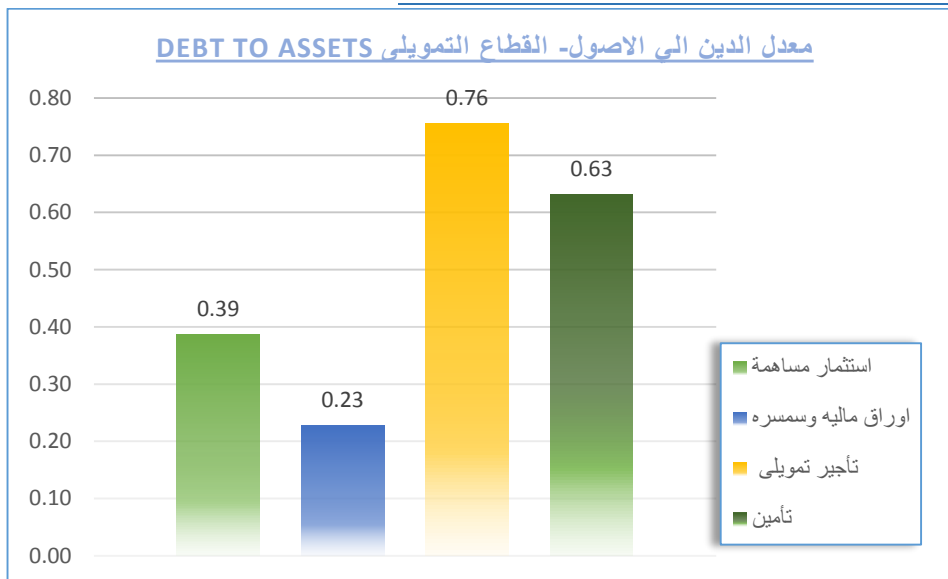


من الشكل السابق يتضح أن شركات الأوراق المالية والسمسرة وكذا شركات التأمين تتسم بتحقيق أكبر معدل هامش ربح إجمالي، تلاها شركات استثمار مساهمة ثم شركات التأجير التمويلي. (مرفق تفصيلي - جدول رقم (٣)).

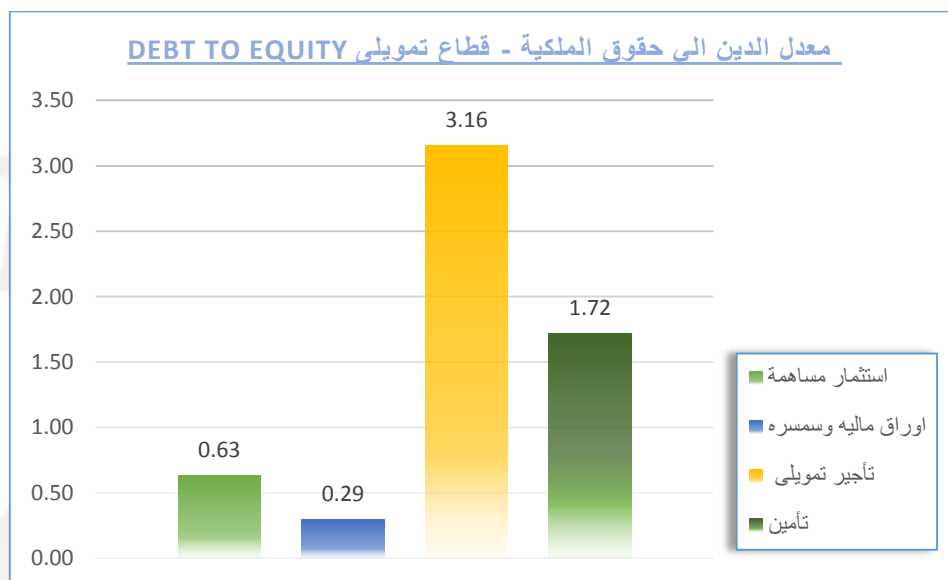


يظهر الشكل السابق تغير جوهري في هامش الربح الصافي لأنشطة القطاع التمويلي عن مؤشر هامش الربح الإجمالي، فعلى الرغم من احتفاظ نشاط التأمين بمعدل مرتفع بنسبة ٥٧,٧% إلا أن كل من نشاط الأوراق المالية والسمسرة ونشاط استثمار مساهمة قد تأثرت معدلاتهما بحده نتيجة خصم المصروفات غير التشغيلية حيث حققا معدلات ٠,٠٣% و ١٩,٩% على الترتيب. (مرفق تفصيلي - جدول رقم (٣)).

### (٣/٣) مؤشرات الملاءة المالية Solvency Ratios :



يتضح لنا أن نشاط التأجير التمويلي ونشاط التأمين على الترتيب يعتمدان بشكل كبير مقارنة بباقي الأنشطة على الديون الخارجية لتمويل الأصول، بينما الأنشطة الأخرى لا تتطلب الكثير من الديون الخارجية لتمويل أصولها.  
(مرفق تفصيلي - جدول رقم (٤)).

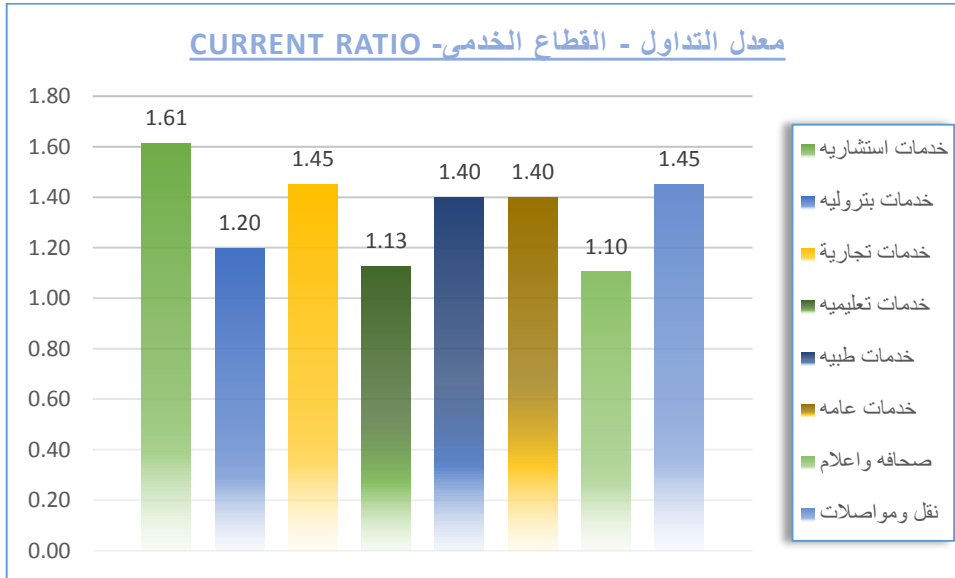


وبقراءة مختلفة للهيكل التمويلي لأنشطة هذا القطاع وهي بمقابلة مصادر التمويل الذاتي منها والخارجي نصل إلى ذات القراءة السابقة باعتماد نشاط التأجير التمويلي ونشاط التأمين على الديون الخارجية أكثر من الاعتماد على مصادر التمويل الذاتية، والحال خلاف ذلك في باقي الأنشطة التي تعتمد في الأساس على التمويل الذاتي.  
(مرفق تفصيلي - جدول رقم (٤)).

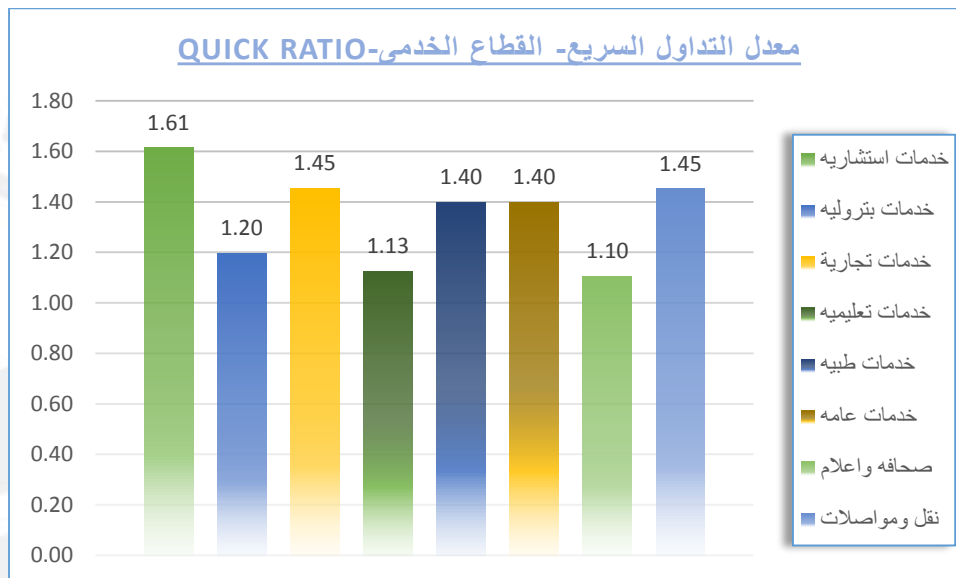


## ٤. القطاع الخدمي:

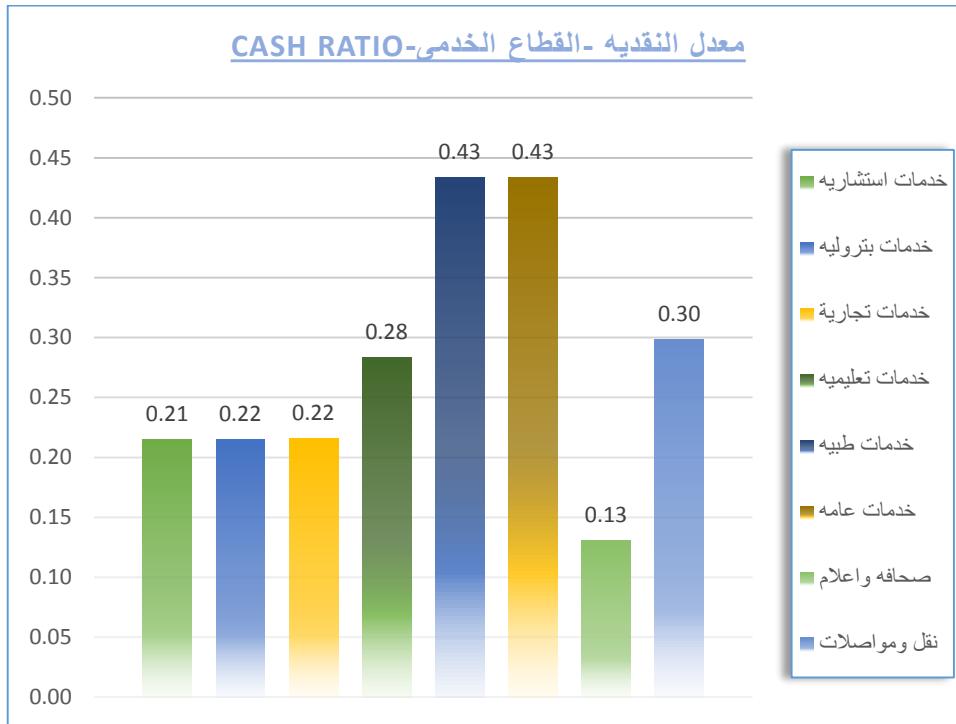
## :Liquidity Ratios مؤشرات السيولة (٤/١)



بشكل عام تراوحت معدلات التداول ما بين (١,١ : ١,٦) بتباين ضئيل بين الأنشطة، وقد كان المعدل الأعلى من نصيب الخدمات الاستشارية والموارد البشرية أما المعدل الأقل تحققه نشاط الصحافة والاعلام.  
(مرفق تفصيلي - جدول رقم (١)).

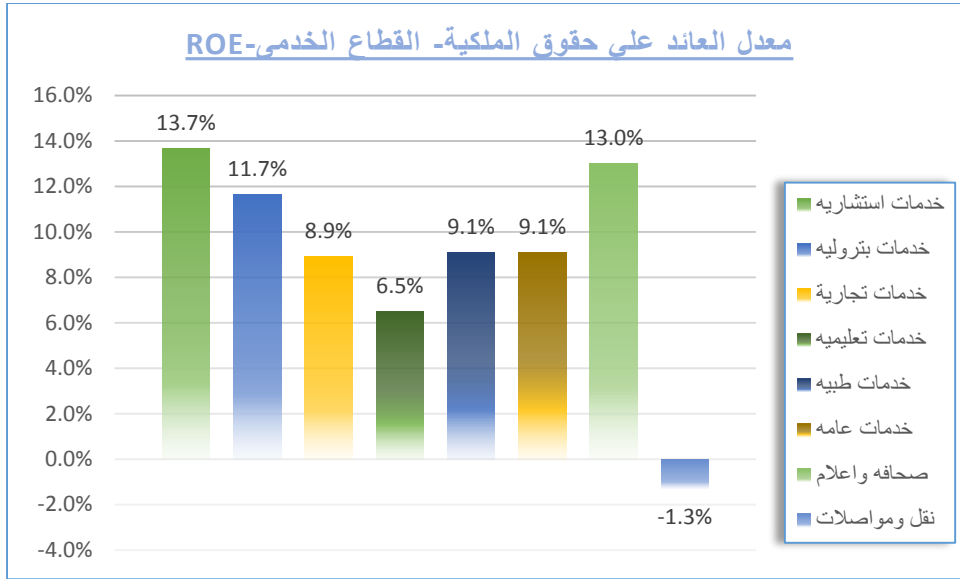


اظهر هذا المعدل ذات النتائج المحققة بمعدل التداول تقريبا، ويرجع ذلك لكون الأنشطة الخدمية يندر فيها الاحتفاظ بمخزون بشكل جوهري نسبة لأصولها المتداولة. (مرفق تفصيلي - جدول رقم (١)).

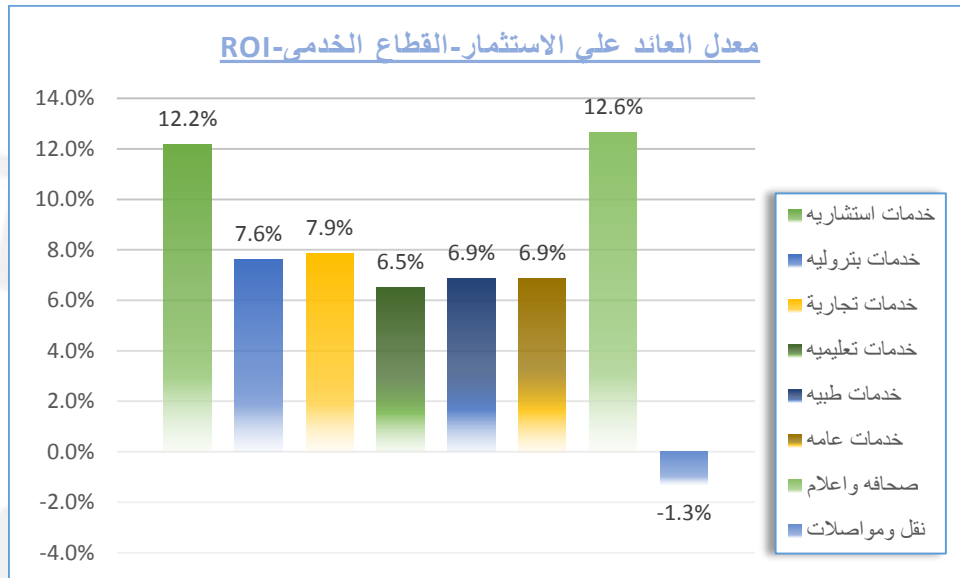


تشابهت معدلات النقدية في أغلب أنشطة القطاع الخدمي باستثناء الخدمات العامة والطبية والتي اتسمت باحتفاظها بنسب مرتفعة من السيولة النقدية السريعة تقارب نصف التزاماتها المتداولة، كما أظهرت النتائج ان خدمات الصحافة والاعلام هي الاقل احتفاظاً بالسيولة النقدية بنسبة ١٣% من التزاماتها المتداولة. (مرفق تفصيلي - جدول رقم (١)).

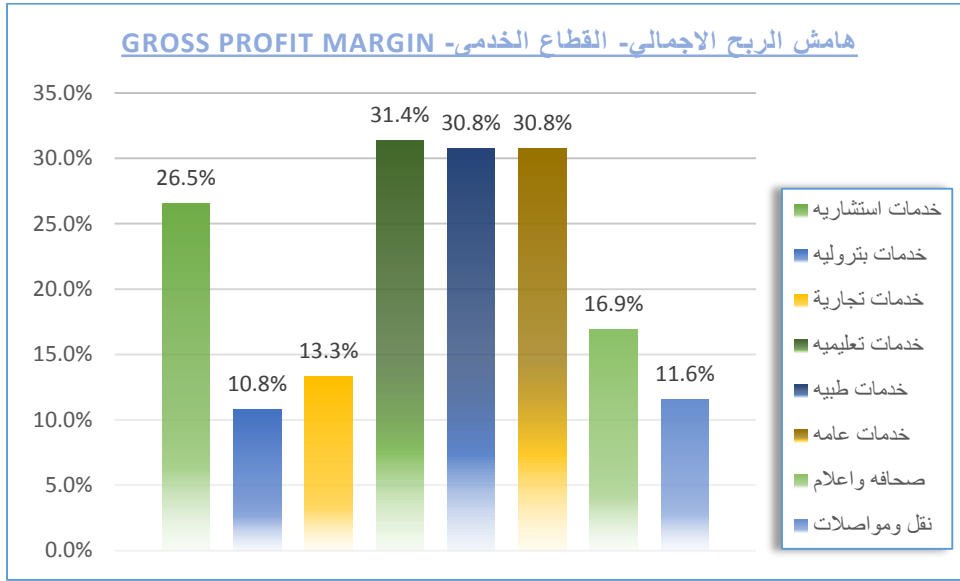
## (٤/٢) مؤشرات الربحية Profitability Ratios:



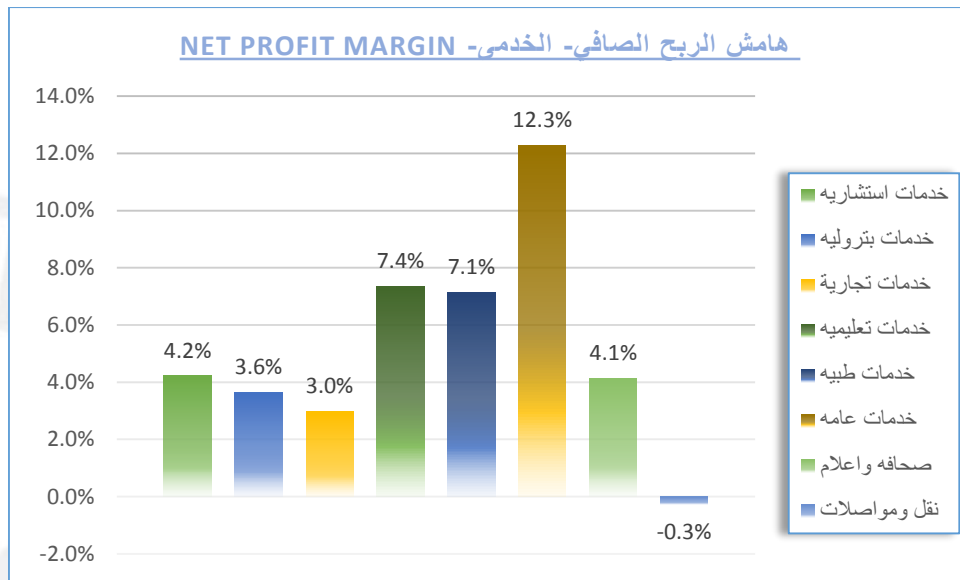
حققت الخدمات الاستشارية والصحافة والاعلام ثم الخدمات البترولية على الترتيب أعلى معدلات بين أنشطة القطاع الخدمي، تلتها أنشطة الخدمات الطبية والخدمات العامة والتجارية والتي تشابهت في تحقيق معدل عائد يدور حول ٩%، بينما جاء نشاط النقل والمواصلات ليسجل معدل سلبي بمقدار ٣,١% (مرفق تفصيلي - جدول رقم ٢).



استمرت الخدمات الاستشارية والصحافة والاعلام في تحقيق أعلى معدل عائد على الأموال المستثمرة والتي تجاوزت نسبة ١٢%، وتقاربت معدلات باقي الأنشطة حول ٧%، كما استمر نشاط النقل والمواصلات في تحقيق المعدل السلبي ذاته (مرفق تفصيلي - جدول رقم ٢).

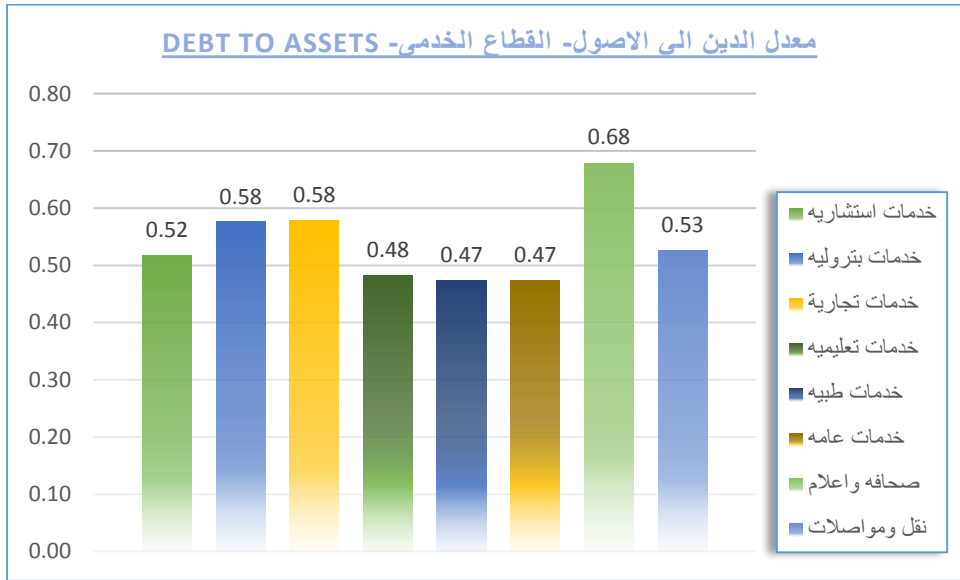


جميع أنشطة القطاع الخدمي حققت هامش ربح إجمالي إيجابي وان كان يتقدمها الخدمات التعليمية والطبية والعامه حيث جاوزت معدلات تلك الأنشطة نسبة ٣٠%، بينما تراوحت معدلات هامش الربح الإجمالي لبقية القطاعات حول (١٠,٨% - ٢٦,٥%) (مرفق تفصيلي - جدول رقم (٣)).

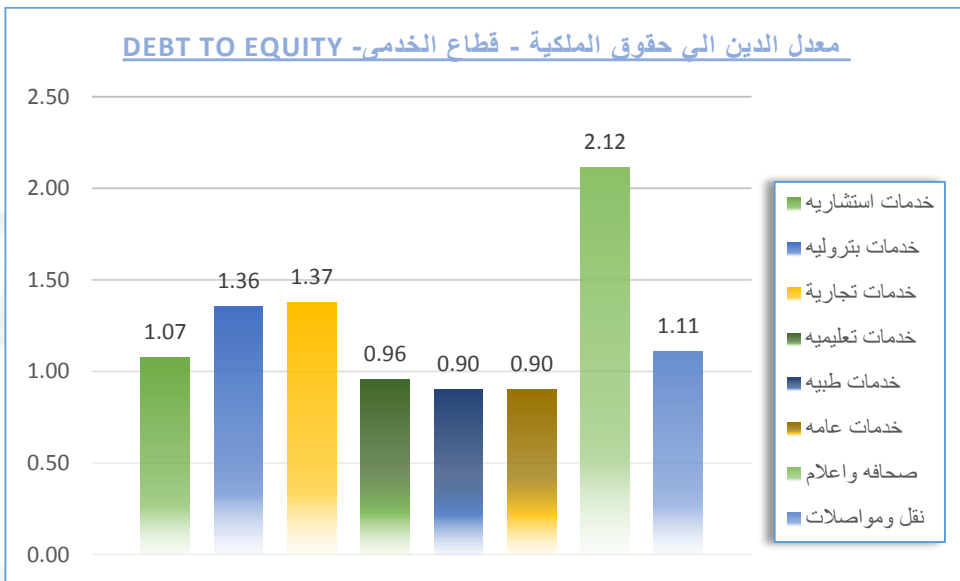


انخفض هامش الربح الصافي لجميع القطاعات بعد خصم المصروفات الأخرى، وتقدم نشاط الخدمات العامة على غيره بتحقيق معدل ١٢,٣%، كما أظهر نشاط النقل والمواصلات تحقيق خسائر مما أدى إلى تسجيل معدل سلبي قدره ٠,٣%؛ وقد يرجع ذلك بالأساس إلى ارتفاع الأسعار المتكرر في الوقود والمصروفات الأخرى ذات الصلة، وتباينت معدلات باقي الأنشطة حيث تراوحت ما بين (٣% : ٧,٤%) (مرفق تفصيلي - جدول رقم (٣)).

### (٤/٣) مؤشرات الملاءة المالية : Solvency Ratios



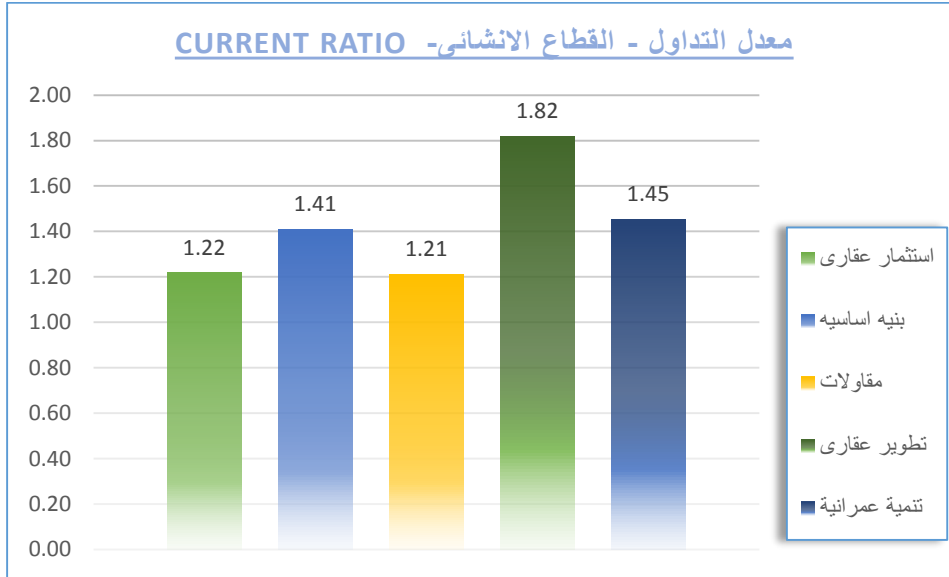
تقاربت معدلات تمويل الاصول من الديون للأنشطة الخدمية والتي دارت حول ٥٠% باستثناء نشاط الصحافه والإعلام فهو القطاع الأكثر اعتماداً في تمويل أصوله على الديون الخارجية بنسبة ٦٨%. (مرفق تفصيلي - جدول رقم (٤)).



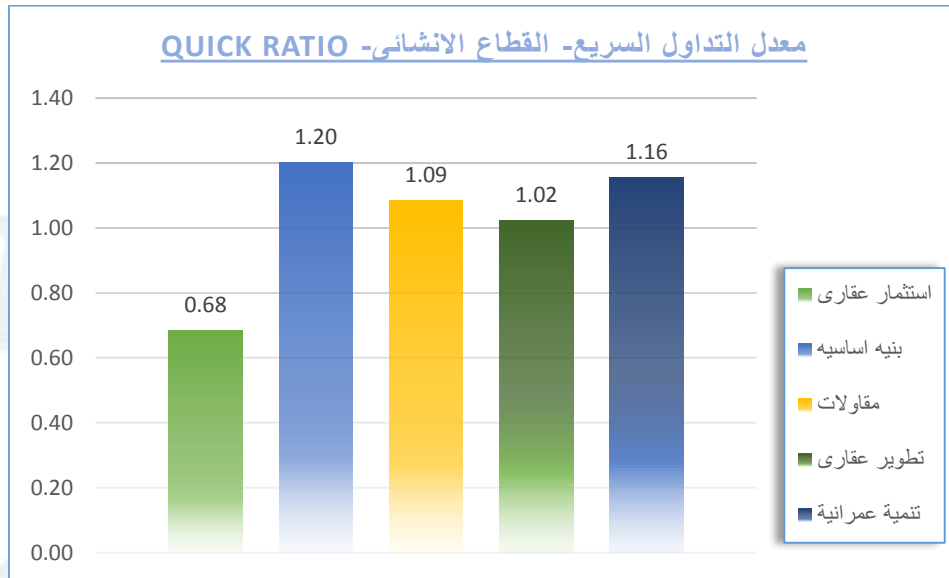
تقاربت مؤشرات الرافعة المالية للأنشطة الخدمية والتي اعتمدت على مقدار من الديون يقارب مقدار التمويل الذاتي في ممارسة انشطتها باستثناء أيضا نشاط الصحافه والإعلام والذي كان الأكثر اعتماداً على الديون الخارجية بما يزيد عن ضعف التمويل الذاتي. (مرفق تفصيلي - جدول رقم (٤)).

## ٥- القطاع الإنشائي:

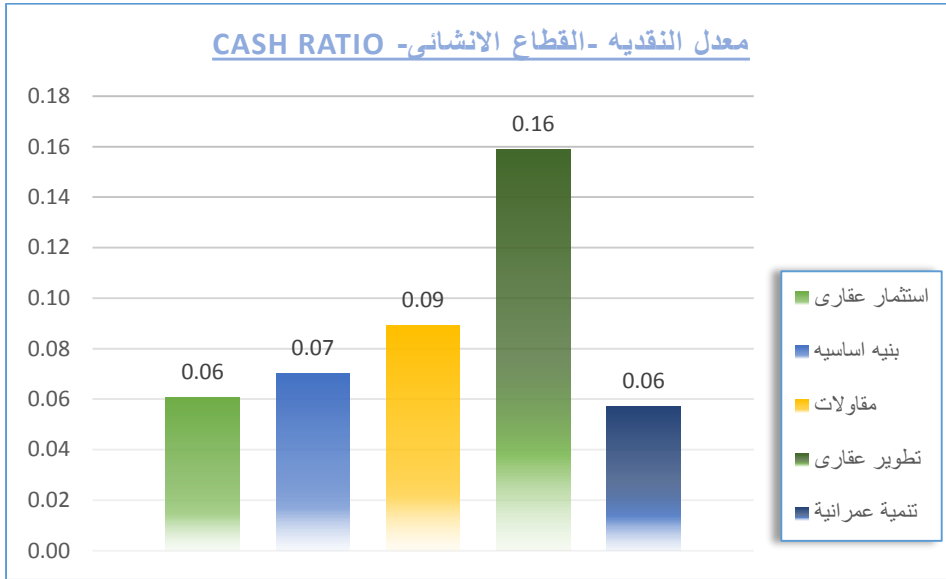
## :Liquidity Ratios مؤشرات السيولة (٥/١)



كان معدل التداول الأعلى من نصيب أنشطة التطوير العقاري تلاه نشاطي البنية الأساسية والتنمية العمرانية ثم نشاطي المقاولات والاستثمار العقاري. (مرفق تفصيلي - جدول رقم (١)).

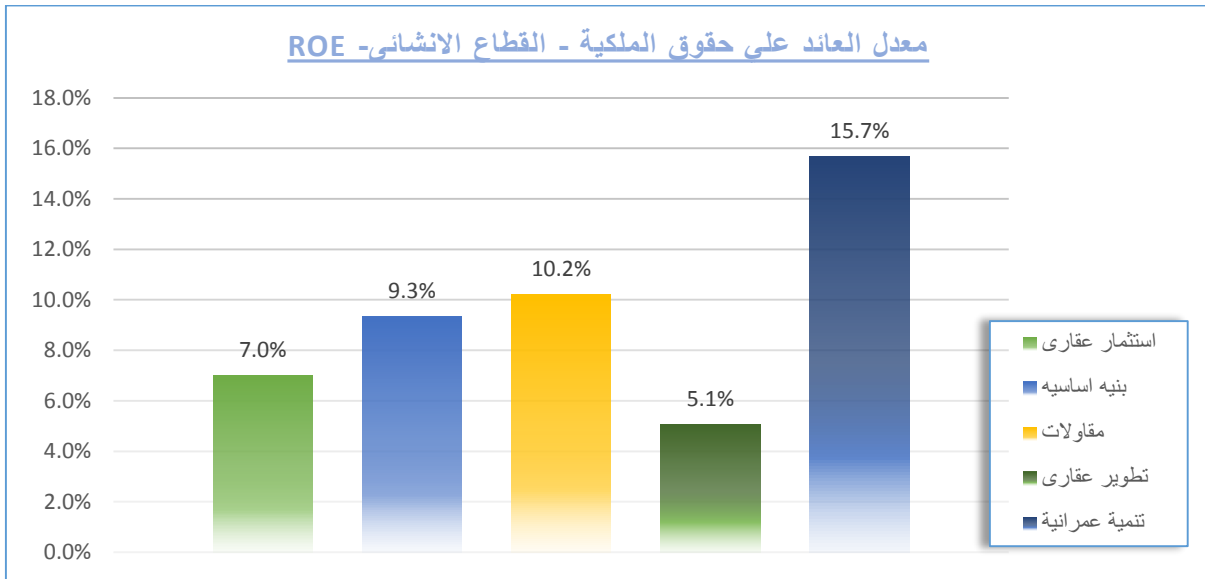


اختلفت معدلات السيولة السريعة عن معدلات التداول اختلاف ملحوظ لبعض الأنشطة مثل الاستثمار العقاري والتطوير العقاري بسبب احتفاظ تلك الأنشطة بمخزون ذو وزن نسبي مؤثر في الأصول المتداولة، أما باقي الأنشطة فكان التغيير طفيف والتي سجلت معدلات تتراوح بين ١,٠٢ : ١,٢. (مرفق تفصيلي - جدول رقم (١)).

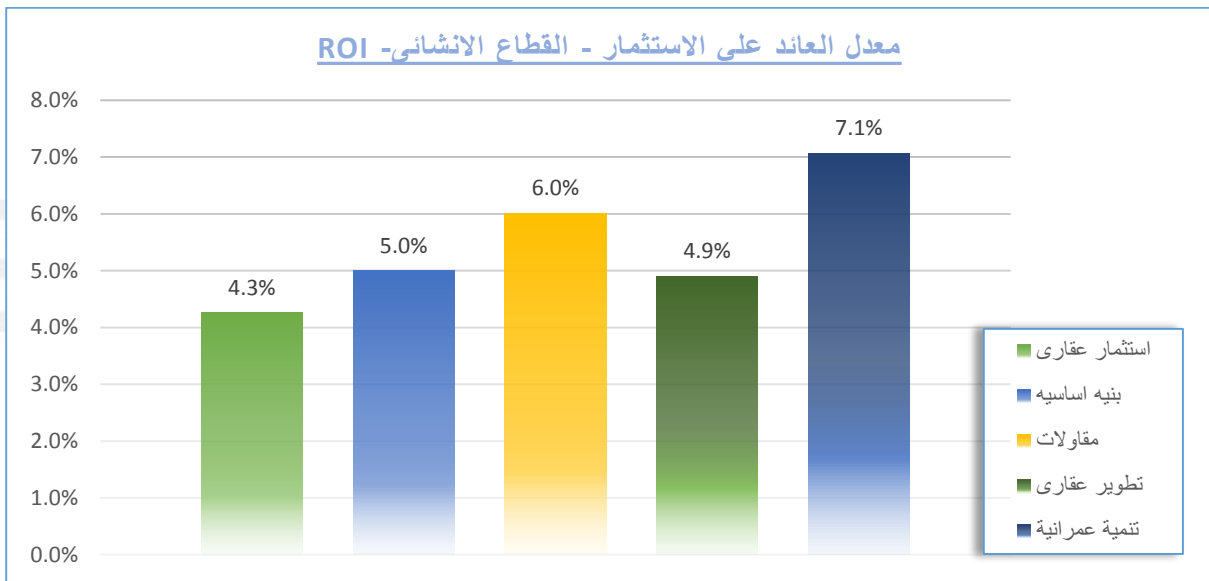


مرة أخرى تصدر نشاط التطوير العقاري مؤشر السيولة النقدية مسجلاً احتفاظه بنقديه تشكل نسبة ١٦% من التزاماته الجارية ، أما باقى الأنشطة جاءت نتائجها متقاربة لحد بعيد لتتراوح ما بين ( ٦% : ٩% ) .  
(مرفق تفصيلي - جدول رقم (١) ) .

## مؤشرات الربحية (٥/٢) Profitability Ratios:

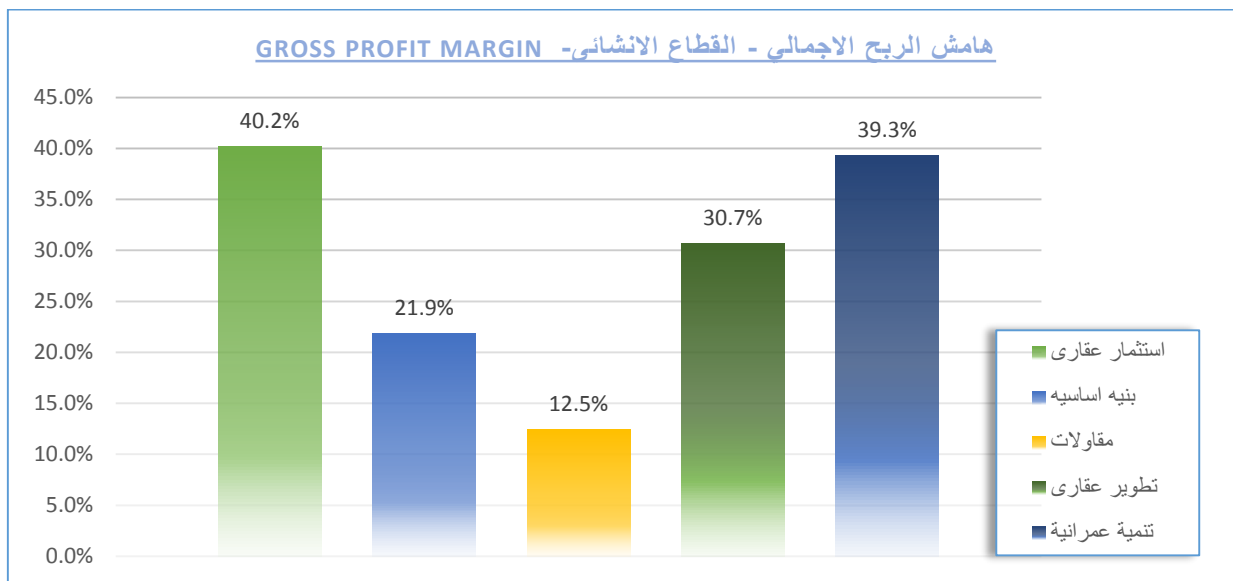


أظهر نشاط التنمية العمرانية كفاءة كبيرة بتحقيقه أكبر معدل عائد على حقوق الملكية والذي بلغ ١٥,٧%، وتبعه قطاع المقاولات ثم البنية الأساسية ثم الاستثمار العقاري وفي الأخير كان معدل ٥,١% المسجل لنشاط التطوير العقاري هو الأقل في القطاع الانشائي. (مرفق تفصيلي - جدول رقم (٢)).

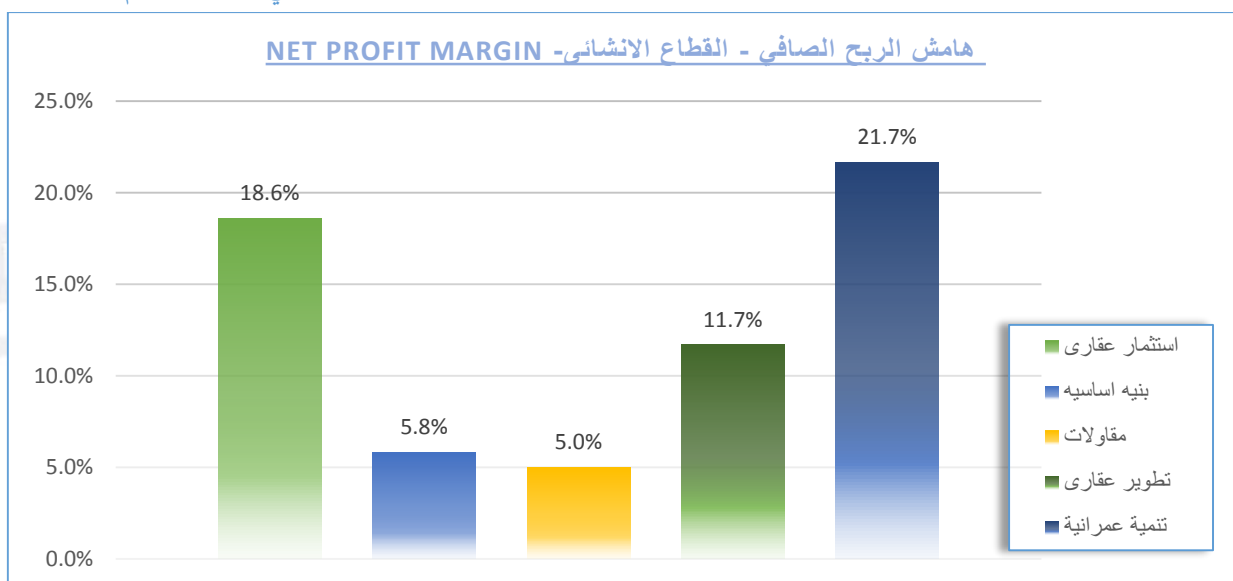


وبالمقارنة بين ربحية كافة الأموال المستثمرة سواء كانت من مصادر ذاتية أو خارجية، أسفر ذلك عن تأثر نشاط التنمية العمرانية بشدة ليسجل ٧,١% بعد تسجيله ١٥,٧% كمعدل عائد على حقوق الملكية وذلك بسبب اعتماده بشكل كبير في تمويل النشاط على المصادر الخارجية أكثر من الذاتية وفقا لما سيتضح من مؤشرات الرافعة المالية وإن ظل هذا النشاط هو الأعلى عائدا بين كافة أنشطة هذا القطاع. (مرفق تفصيلي - جدول رقم (٢)).



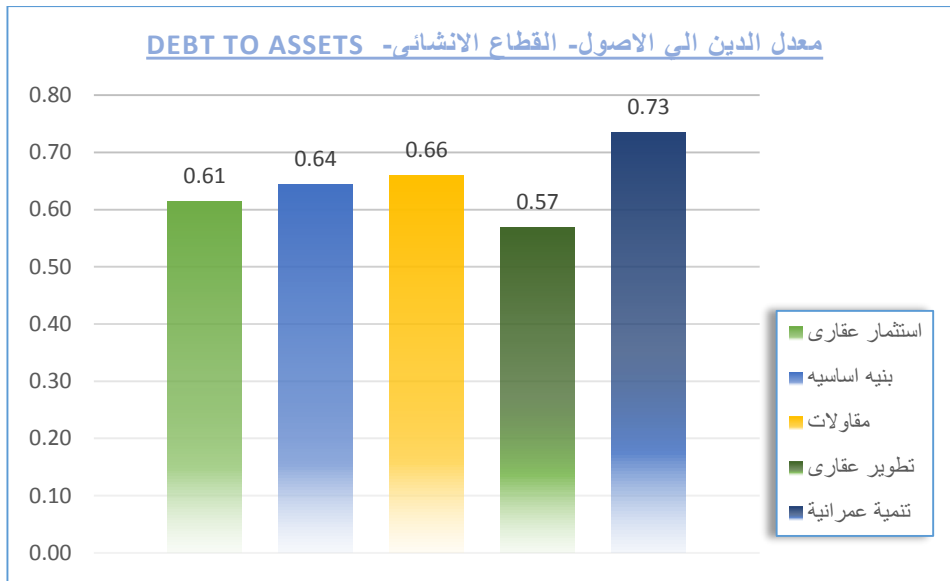


يوضح الرسم السابق أن نشاط الاستثمار العقاري حقق أفضل كفاءة تشغيلية بتحقيق هامش ربح إجمالي بلغ ٤٠,٢% من إجمالي إيرادات النشاط واقترب من هذا المعدل نشاط التنمية العمرانية ثم التطوير العقاري بينما جاءت أنشطة البنية الأساسية والمقاولات لتحقيق معدلات أقل كثيرا حيث سجلت ٢١,٩% و ١٢,٥% على الترتيب. (مرفق تفصيلي - جدول رقم (٣)).

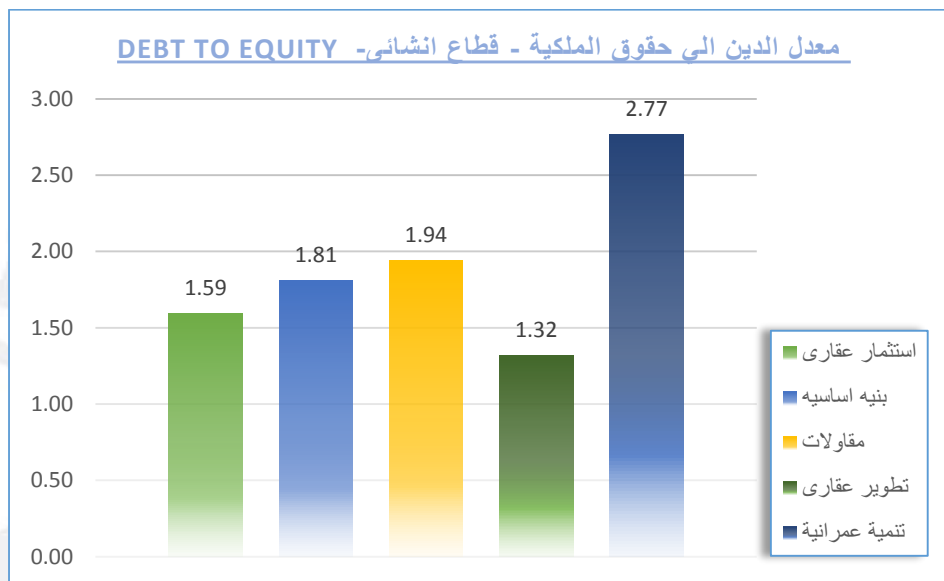


حافظ نشاط التنمية العمرانية على تحقيق أعلى هامش ربح صافي في هذا القطاع بمعدل ٢١,٧% وتبعه أيضا نشاط الاستثمار العقاري ثم التطوير العقاري، بينما جاءت أنشطة البنية الأساسية والمقاولات أيضاً بمعدلات أقل كثيرا ليسجلا نسب تتراوح ما بين ٥%:٦%. (مرفق تفصيلي - جدول رقم (٣)).

### (٥/٣) مؤشرات الملاءة المالية : Solvency Ratios



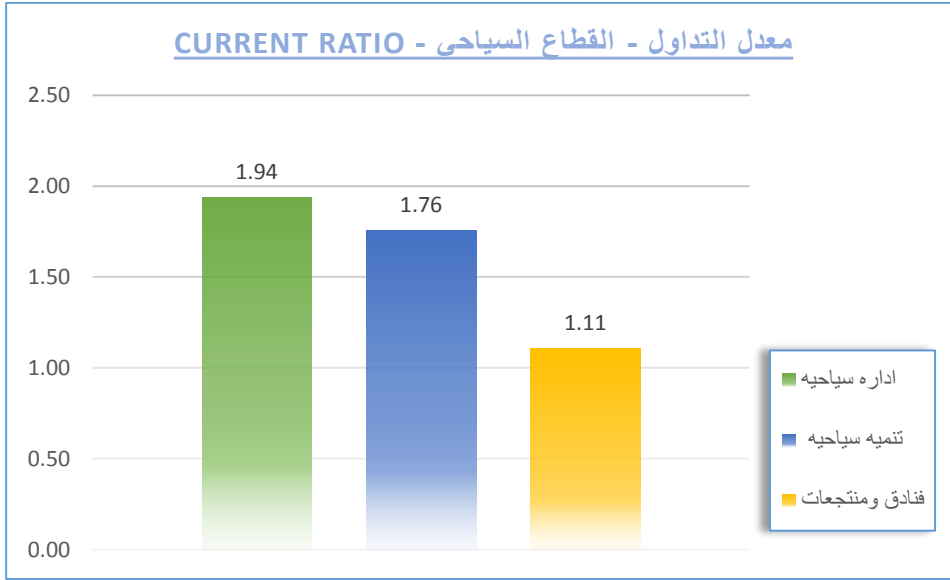
أظهرت نسبة تمويل الأصول من الديون الخارجية تقارب بين أغلب أنشطة القطاع بمتوسط ٦٠% باستثناء نشاط التنمية العمرانية والذي اعتمد على تمويل ٧٣% من أصوله عن طريق الديون الخارجية. (مرفق تفصيلي - جدول رقم (٤)).



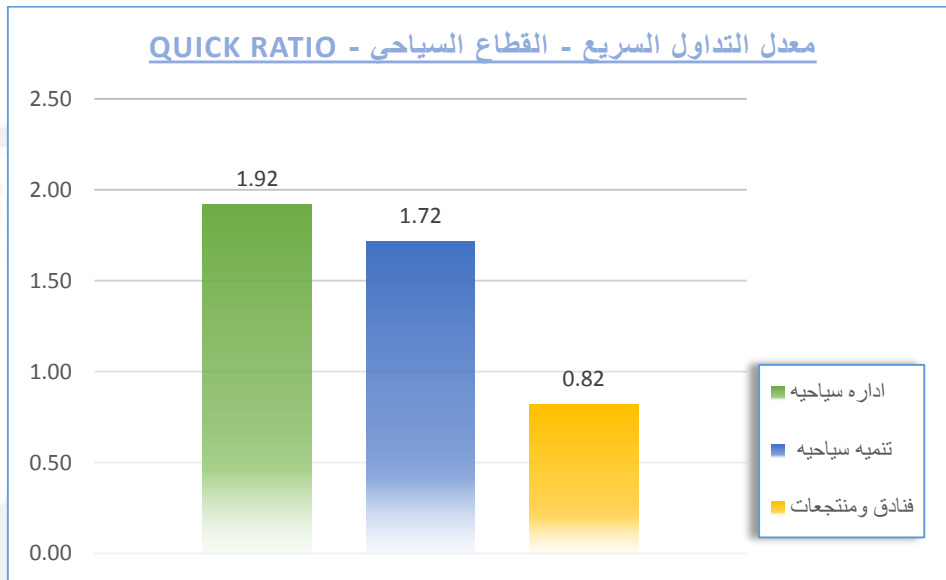
بمقابلة الدين الخارجي بحقوق الملكية في القطاع الإنشائي يتبين أنه وكما الحال في نسبة الدين إلى الأصول، فإن نشاط التنمية العمرانية كان هيكله التمويلي يميل إلى الاعتماد على الدين الخارجي بما يقارب ثلاثة أضعاف اعتماده على التمويل الذاتي وتراوح معدلات باقي الأنشطة ما بين ضعف إلى ضعفين التمويل الذاتي. (مرفق - جدول رقم (٤)).

## ٦- القطاع السياحي:

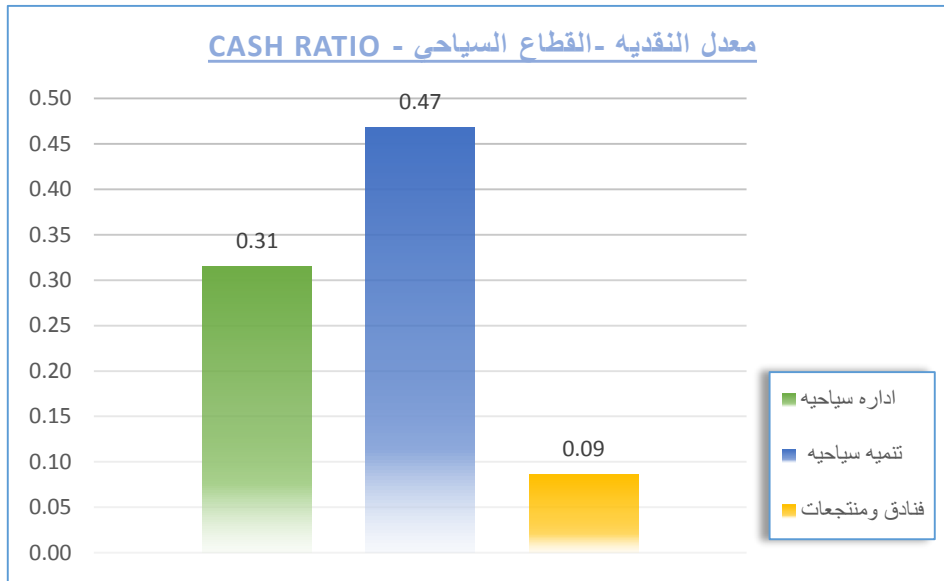
## ٦/١) مؤشرات السيولة Liquidity Ratios:



أظهرت كافة أنشطة القطاع السياحي احتفاظاً بأصول متداولة تفوق التزاماتها المتداولة، وإن كان نشاط الإدارة السياحية هو الأعلى من حيث احتفاظه بأصول متداولة تقارب ضعف التزاماته المتداولة. (مرفق تفصيلي - جدول رقم (١)).

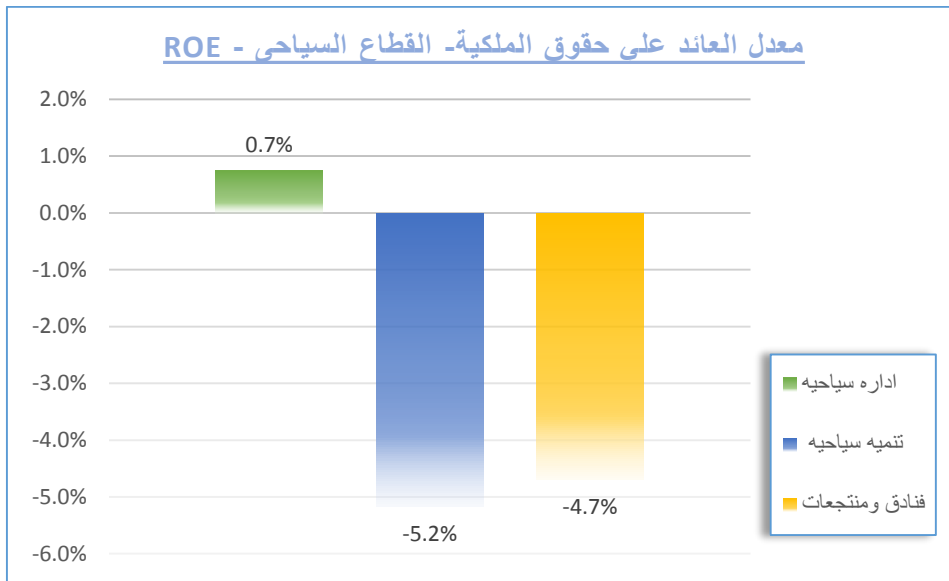


في ظل تشابه خصائص أنشطة هذا القطاع خاصة من حيث ضآلة حجم المخزون المحتفظ به نسبة إلى إجمالي الأصول المتداولة، فإن ذلك انعكس على استمرار معدل السيولة ليعطي مؤشرات قريبة جداً من معدل التداول من حيث النسب ومن حيث ترتيب الأنشطة. (مرفق تفصيلي - جدول رقم (١)).



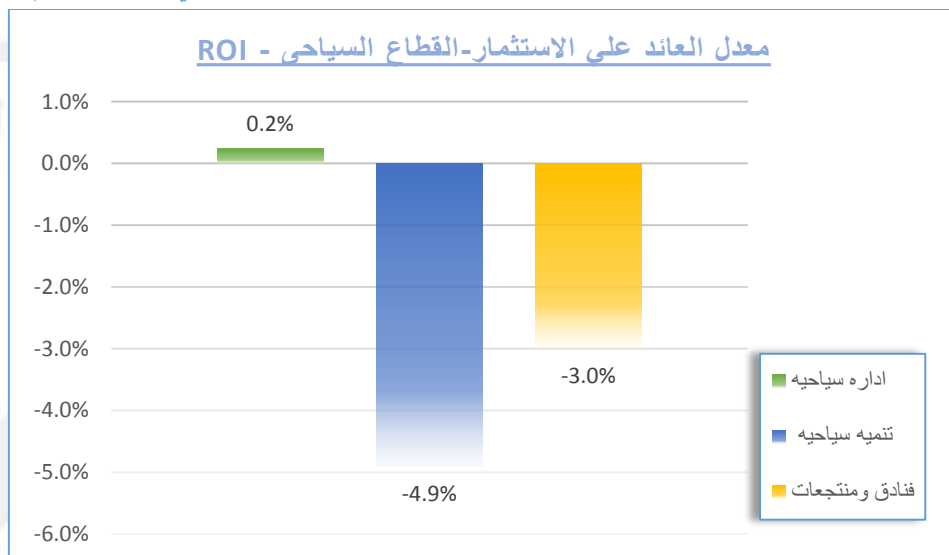
على عكس ما جاءت به نتائج معدل التداول السريع، فقد تصدر نشاط التنمية السياحية أعلى معدل نقدية، من حيث القدرة على سداد الالتزامات قصيرة الاجل باستخدام النقدية. (مرفق تفصيلي - جدول رقم (١)).

## ٦/٢) مؤشرات الربحية: Profitability Ratios:



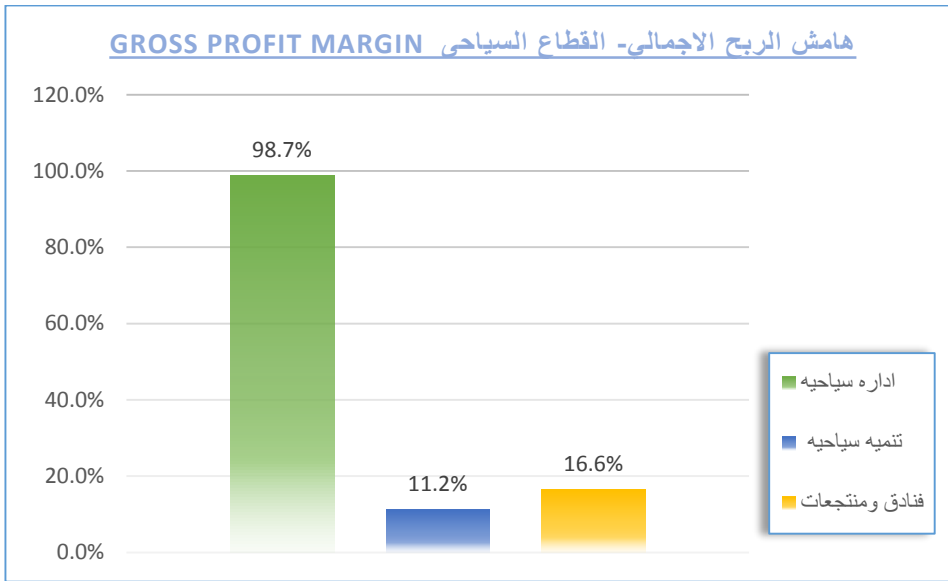
كما سبق ايضاحه من تداعيات جائحة كورونا على كافة القطاعات الاقتصادية بشكل عام وعلى القطاع السياحي بشكل خاص، فان هذا الأثر يمكن ملاحظته خلال استعراض مؤشرات ربحية هذا القطاع والتي جاءت سلبية بالمقارنة بباقي القطاعات؛ حيث حقق نشاط الفنادق والمنتجعات ونشاط التنمية السياحية خسائر لتعطي مؤشر عام سلبى قدره ٥% فى المتوسط، أما قطاع الإدارة السياحية فاستطاع بالكاد الحفاظ على حقوق الملكية بتحقيقه معدل أقل من ١% حيث أن الجزء الأكبر منه يمثل نسبة من إيرادات الفنادق والقرى.

(مرفق تفصيلي - جدول رقم (٢)).

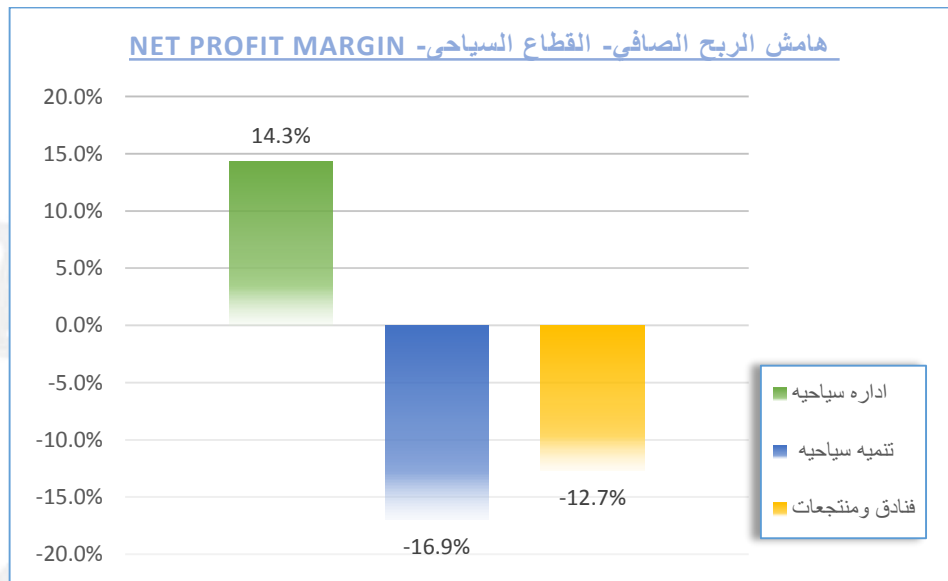


لم يختلف الحال كثيرا عن المؤشر السابق بتحقيق نتائج سلبية لنشاط الفنادق والمنتجعات ونشاط التنمية السياحية كما استطاع نشاط الإدارة السياحية أن يحافظ على حقوق الملكية بعيدا عن الآثار السلبية التي طالت القطاع.

(مرفق تفصيلي - جدول رقم (٢)).

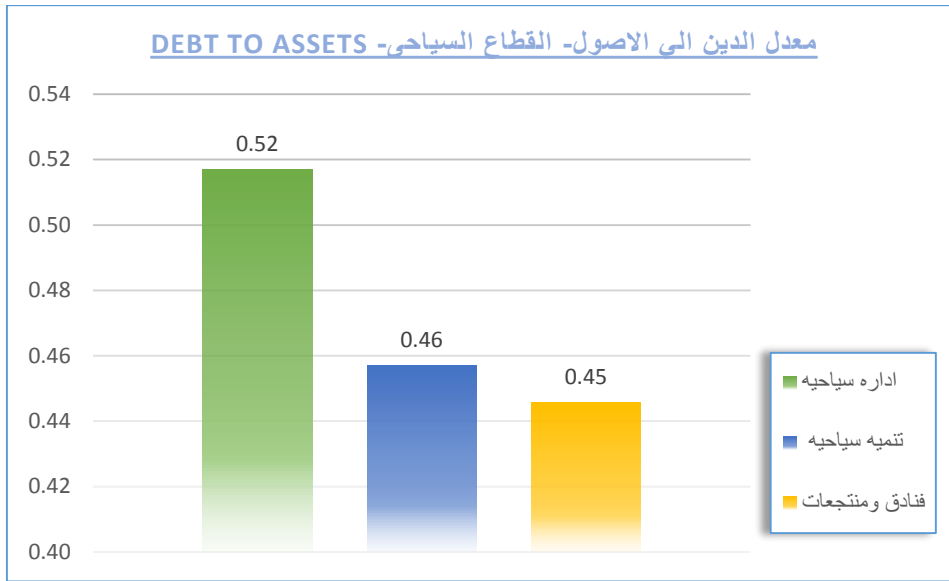


جاء نشاط الإدارة السياحية بهامش الربح الإجمالي الأكبر والبالغ ٩٨,٧ %، وتلاه نشاط الفنادق والقرى السياحية ونشاط التنمية السياحية . (مرفق تفصيلي - جدول رقم (٣)).

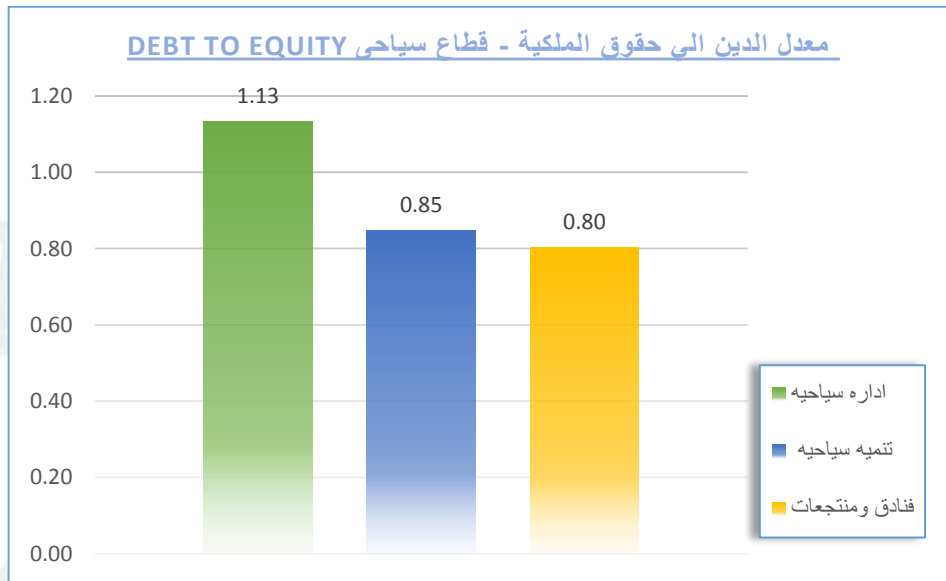


استطاع نشاط الإدارة السياحية أن يحقق هامش ربح صافي بين كافة الأنشطة السياحية بمعدل ١٤,٣ % بينما جاءت الأنشطة الأخرى لتسجل صافي خسائر لتنتج مؤشرات سلبية تتراوح بين ١٣ % إلى ١٧ % . (مرفق تفصيلي - جدول رقم (٣)).

### (٦/٣) مؤشرات الملاءة المالية : Solvency Ratios



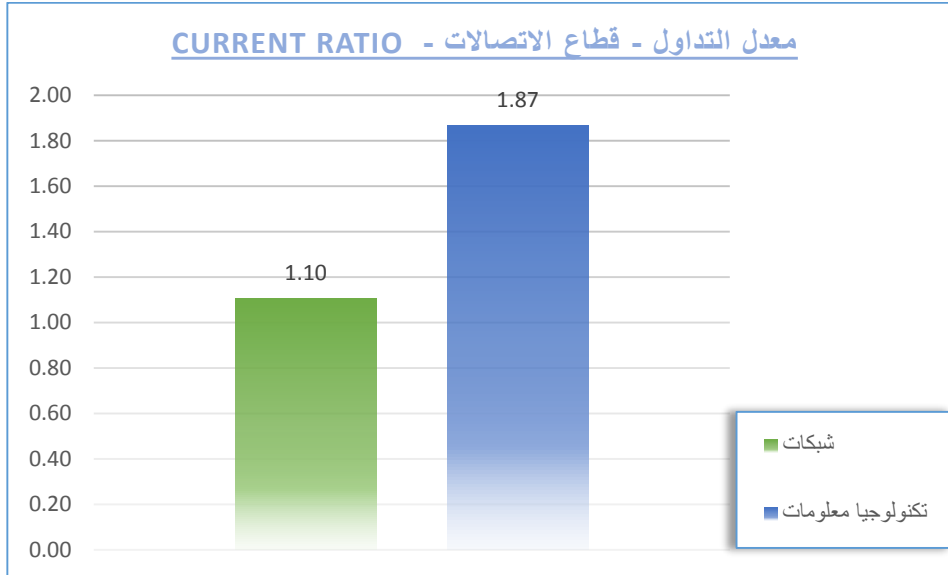
تشابهت أنشطة القطاع السياحي من حيث الاعتماد على الديون في تمويل ما يقارب نصف اصولها وان كان نشاط الإدارة السياحية هو الاكثر اعتمادا على الديون الخارجية من غيره. (مرفق تفصيلي - جدول رقم (٤)).



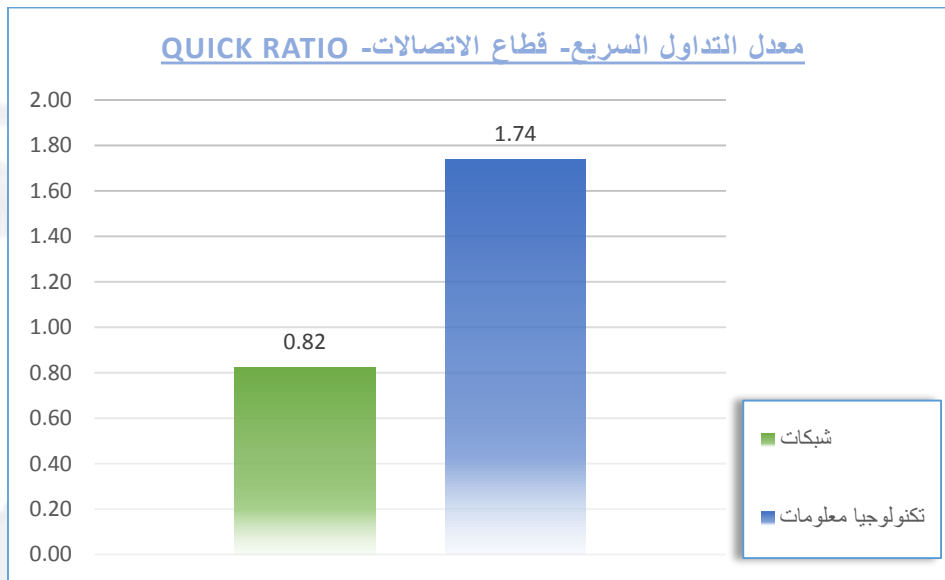
لم تختلف نتائج الرافعة المالية - معدل الدين إلى حقوق الملكية - للأنشطة السياحية عن المعدل السابق من حيث تشابه الأنشطة وان اختلفت النسب لاختلاف المنظور، فقد كانت الهياكل التمويلية لها تظهر الاعتماد على قدر شبه متساوٍ من الديون الخارجية بنفس قدر التمويل الذاتي. (مرفق تفصيلي - جدول رقم (٤)).

## ٧- قطاع الاتصالات:

## ٧/١) مؤشرات السيولة Liquidity Ratios:

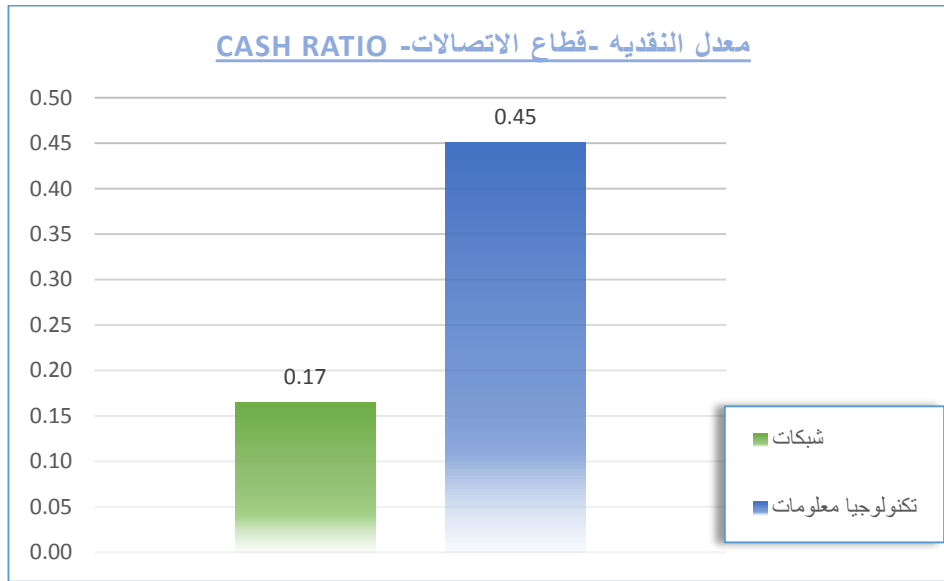


من الشكل السابق يتضح ارتفاع معدل التداول لنشاط تكنولوجيا المعلومات وخدمات تكنولوجيا النظم عن نشاط شبكات الاتصالات بما يقارب الضعف . (مرفق تفصيلي - جدول رقم (١)).



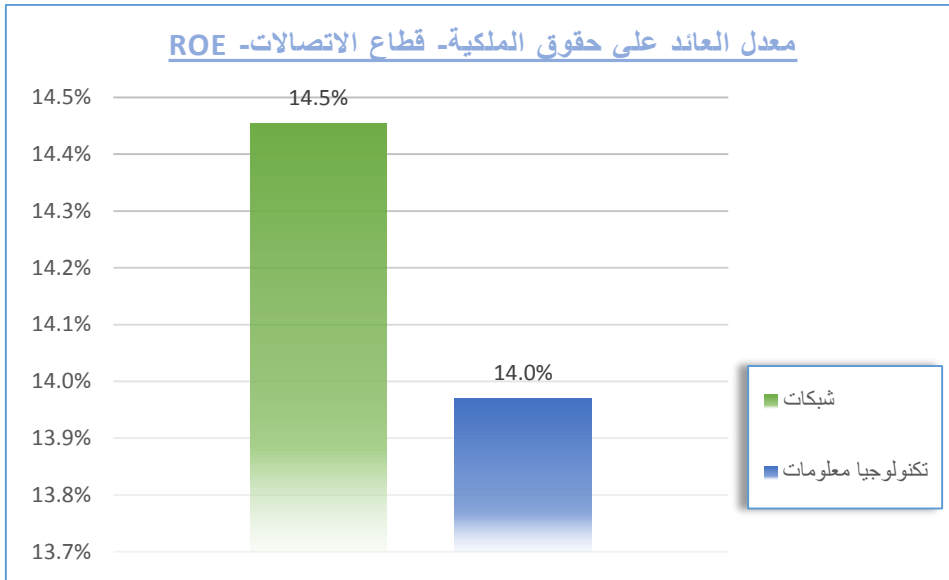
استمر نشاط تكنولوجيا المعلومات وخدمات تكنولوجيا النظم في تصدر الارتفاع في معدل التداول السريع عن نظيره نشاط شبكات الاتصالات. (مرفق تفصيلي - جدول رقم (١)).



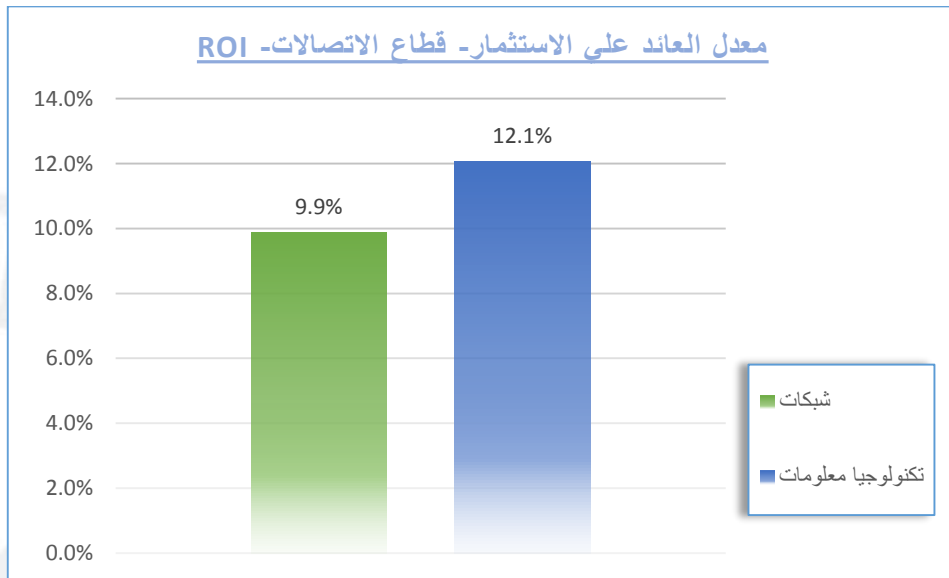


من الشكل السابق يتضح استحواذ نشاط تكنولوجيا المعلومات وخدمات تكنولوجيا النظم على النصيب الأكبر من حيث معدل الاحتفاظ بنقدية سائلة ضمن الأصول المتداولة. (مرفق تفصيلي - جدول رقم (١)).

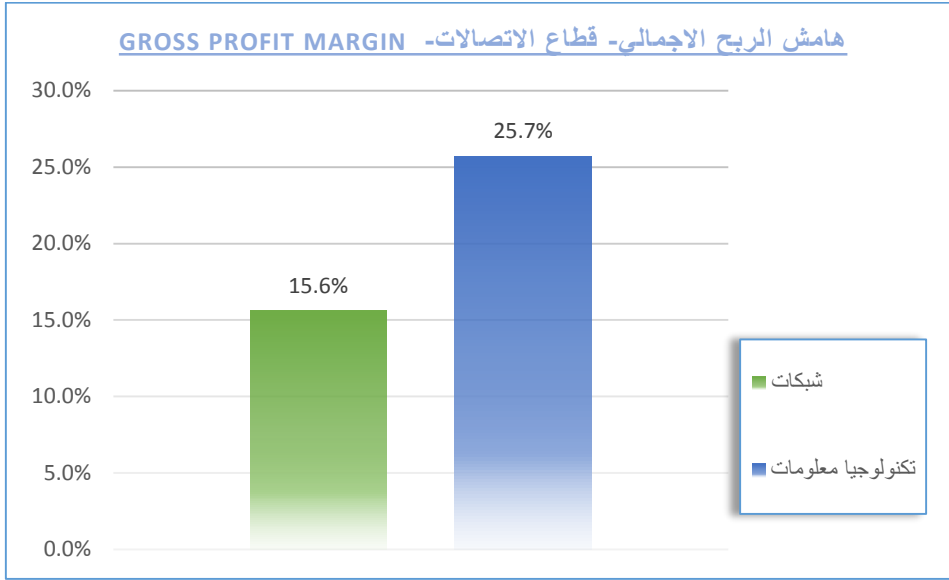
## ٧/٢) مؤشرات الربحية: Profitability Ratios:



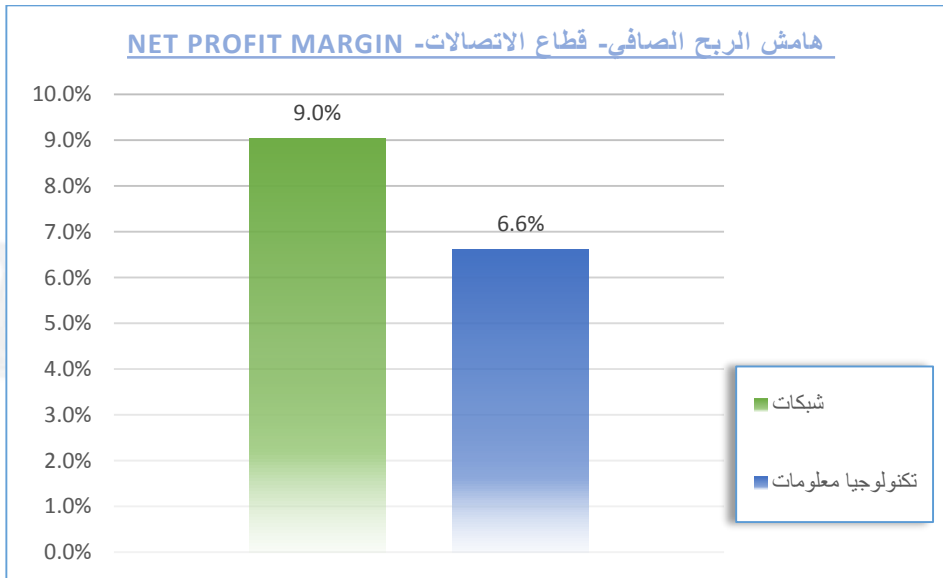
من حيث معدل العائد على حقوق الملكية فيمكن ملاحظة تقارب نشاط شبكات الاتصالات و نشاط تكنولوجيا المعلومات وخدمات تكنولوجيا النظم ليحقق معدل عائد على حقوق الملكية بما يقارب ١٤% . (مرفق تفصيلي - جدول رقم (٢)).



تأثر معدل العائد على إجمالي المال المستثمر في نشاط شبكات الاتصالات حيث حقق معدل ١٠% على الرغم من اعتماده في هيكله التمويلي على الديون أكثر من نشاط تكنولوجيا المعلومات وخدمات تكنولوجيا النظم. (مرفق تفصيلي - جدول رقم (٢))

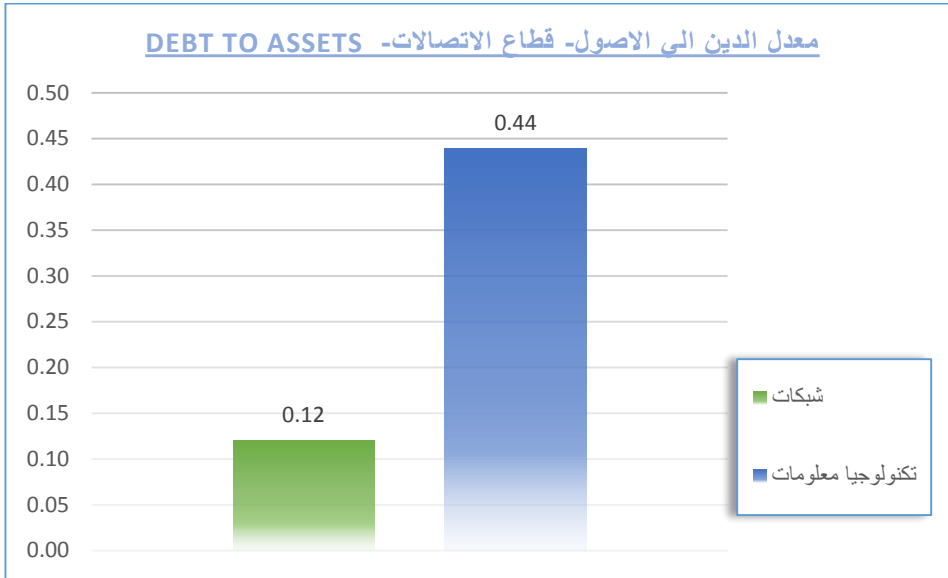


سجل هامش الربح الاجمالي نشاط تكنولوجيا المعلومات وخدمات تكنولوجيا النظم معدل أعلى من نظيره نشاط شبكات الاتصالات والتي جاءت بـ ٢٥,٧% و ١٥,٦% بالترتيب. (مرفق تفصيلي - جدول رقم (٣))

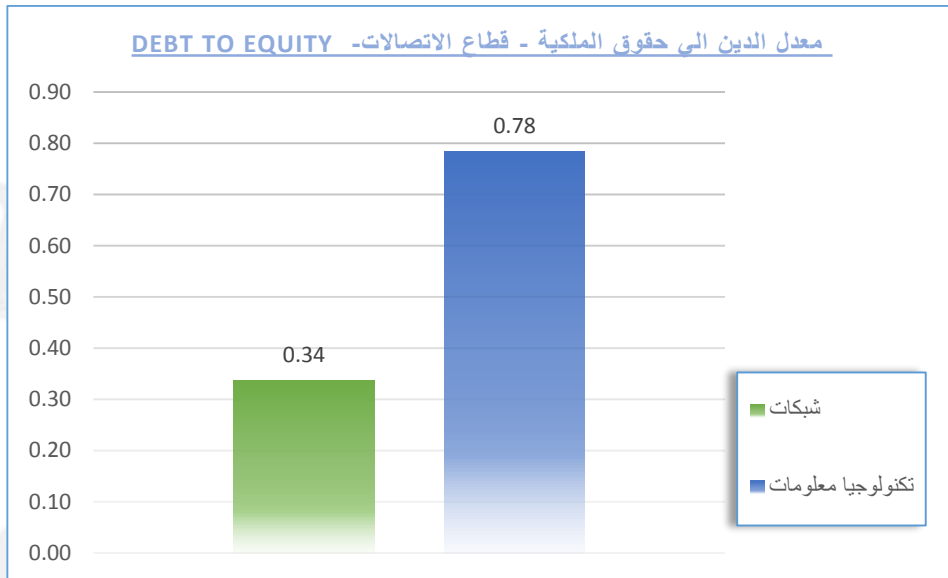


تبدل الترتيب بين النشاطين ليتقدم نشاط شبكات الاتصالات هذا المؤشر بنسبة ٩% مقابل ٦,٦% لنشاط تكنولوجيا المعلومات وخدمات تكنولوجيا النظم. (مرفق تفصيلي - جدول رقم (٣)).

### (٧/٣) مؤشرات الملاءة المالية : Solvency Ratios



من الشكل السابق يتضح اعتماد نشاط تكنولوجيا المعلومات وخدمات تكنولوجيا النظم بصورة أكبر من نشاط شبكات الاتصالات علي الديون الخارجية لتمويل الاصول. (مرفق تفصيلي - جدول رقم (٤)).



يظهر الهيكل التمويلي أن نشاط تكنولوجيا المعلومات وخدمات تكنولوجيا النظم يلجأ إلى تمويل ٧٨% من إجمالي الأموال المستثمرة من الديون الخارجية أما نشاط الشبكات يلجأ إلى الدين الخارجي بنسبة أقل وهي ٣٤% فقط. (مرفق تفصيلي - جدول رقم (٤)).

## المداول المرفقة



## جدول رقم (١) معدلات السيولة

معدلات السيولة			القطاع	
معدل النقدية	معدل السيولة السريعة	معدل التداول	القطاع الفرعي	القطاع الرئيسي
٢٠٢٠	٢٠٢٠	٢٠٢٠		
٠,١٢	١,١٦	١,٥٦	دوائيه	الصناعي
٠,١٠	٠,٩١	١,٣٣	غذائية	
٠,٠٨	١,٠٥	١,٤٩	غزل ونسيج	
٠,١٣	٠,٩٣	١,٣٦	كيميائية	
٠,١٢	٠,٩٣	١,٣٨	معدنية	
٠,١٤	١,٠١	١,٥٢	هندسية	
٠,٠٥	٠,٧٩	١,١١	مواد بناء	
٠,١٢	٠,٩٤	١,١٨	استصلاح واستزراع	
٠,٠٥	٠,٧٣	١,٢٦	انتاج حيواني ومزارع سمكية	
٠,٢١	١,٤٩	١,٦١	خدمات استشاريه	الخدمي
٠,٢٢	١,١٥	١,٢٠	خدمات بتروليه	
٠,٢٢	١,٠٢	١,٤٥	خدمات تجارية	
٠,٢٨	١,١١	١,١٣	خدمات تعليميه	
٠,٤٣	١,١٠	١,٤٠	خدمات طبيه	
٠,٤٣	١,١٠	١,٤٠	خدمات عامه	
٠,١٣	١,١٠	١,١٠	صحافه واعلام	
٠,٣٠	١,٤٥	١,٤٥	نقل ومواصلات	
٠,١٨	١,١٣	١,٣١	استثمار مساهمة	التمويلي
٠,٩٤	٢,٥٨	٢,٩١	اوراق ماليه وسمسره	
٠,٠٧	١,٣٠	١,٣٣	تأجير تمويلي	
٠,٢٣	١,٤١	١,٤١	تأمين	
٠,٠٦	٠,٦٨	١,٢٢	استثمار عقارى	الإئشائي
٠,٠٧	١,٢٠	١,٤١	بنيه اساسيه	
٠,٠٩	١,٠٩	١,٢١	مقاولات	
٠,١٦	١,٠٢	١,٨٢	تطوير عقارى	
٠,٠٦	١,١٦	١,٤٥	تنمية عمرانية	
٠,١٧	٠,٨٢	١,١٠	شبكات	اتصالات وتكنولوجيا
٠,٤٥	١,٧٤	١,٨٧	تكنولوجيا معلومات	المعلومات
٠,٣١	١,٩٤	١,٩٤	اداره سياحيه	السياحي
٠,٤٧	١,٧٢	١,٧٦	تنمية سياحيه	
٠,٠٩	٠,٨٢	١,١١	فنادق ومنتجات	

## جدول رقم (٢) معدلات العائد

معدلات العائد		القطاع	
العائد على حقوق الملكية	العائد على الاستثمار	القطاع الفرعي	القطاع الرئيسي
٢٠٢٠	٢٠٢٠		
١٣,٩%	١١,٢%	دوائيه	الصناعي
١٢,١%	١١,٨%	غذائية	
١,٤%	١,٣%	غزل ونسيج	
٥,٤%	٤,٨%	كيميائية	
٨,٤%	٨,٢%	معدنية	
٨,٦%	٨,٠%	هندسية	
١,٥%	١,٣%	مواد بناء	
١,٦%	١,٣%	استصلاح واستزراع	
٣,١%	٢,٥%	انتاج حيواني ومزارع سمكية	
١٣,٧%	١٢,٢%	خدمات استشاريه	الخدمي
١١,٧%	٧,٦%	خدمات بتروليه	
٨,٩%	٧,٩%	خدمات تجارية	
٦,٥%	٦,٥%	خدمات تعليميه	
٩,١%	٦,٩%	خدمات طبيه	
٩,١%	٦,٩%	خدمات عامه	
١٣,٠%	١٢,٦%	صحافه واعلام	
-١,٣%	-١,٣%	نقل ومواصلات	التمويلي
٠,٧%	٠,٦%	استثمار مساهمة	
٨,٥%	٨,٥%	اوراق ماليه وسمسره	
١٤,٢%	٥,٩%	تأجير تمويلي	
١٧,٢%	١٦,٧%	تأمين	الإنشائي
٧,٠%	٤,٣%	استثمار عقارى	
٩,٣%	٥,٠%	بنيه اساسيه	
١٠,٢%	١٠,٠%	مقاولات	
٥,١%	٤,٩%	تطوير عقارى	
١٥,٧%	٧,١%	تنمية عمرانية	اتصالات وتكنولوجيا
١٤,٥%	٩,٩%	شبكات	
١٤,٠%	١٢,١%	تكنولوجيا معلومات	المعلومات
٠,٧%	٠,٧%	اداره سياحيه	السياحي
-٥,٢%	-٤,٩%	تنمية سياحيه	
-٤,٧%	-٣,٠%	فنادق ومنتجعات	

## جدول رقم (٣) مؤشرات الربحية

معدلات الربحية		القطاع	
نسبة صافي الربح	نسبة مجمل الربح	القطاع الفرعي	القطاع الرئيسي
٢٠,٢٠	٢٠,٢٠		
١٢,٧%	٣٨,٣%	دوائيه	الصناعي
٤,٠%	١٧,١%	غذائية	
٢,٠%	٨,٩%	غزل ونسيج	
٣,١%	١٤,٧%	كيميائية	
٤,٠%	١٠,٦%	معدنية	
٥,٣%	١٣,٦%	هندسية	
٢,٣%	١٤,٣%	مواد بناء	
٣,٠%	١٧,١%	استصلاح واستزراع	الزراعي
١,٤%	٨,٨%	انتاج حيواني ومزارع سمكيه	
٤,٢%	٢٦,٥%	خدمات استشاريه	الخدمي
٣,٦%	١٠,٨%	خدمات بتروليه	
٣,٠%	١٣,٣%	خدمات تجارية	
٧,٤%	٣١,٤%	خدمات تعليميه	
٧,١%	٣٠,٨%	خدمات طبيه	
١٢,٣%	٣٠,٨%	خدمات عامه	
٤,١%	١٦,٩%	صحافه واعلام	
-٠,٣%	١١,٦%	نقل ومواصلات	
١٩,٩%	٨٢,٣%	استثمار مساهمة	التمويلي
٠,٣%	٩٨,٠%	اوراق ماليه وسمسره	
٢٦,٧%	٥٨,٣%	تأجير تمويلي	
٥٧,٧%	٩٥,٥%	تأمين	الإنشائي
١٨,٦%	٤٠,٢%	استثمار عقارى	
٥,٨%	٢١,٩%	بنيه اساسيه	
٥,٠%	١٢,٥%	مقاولات	
١١,٧%	٣٠,٧%	تطوير عقارى	
٢١,٧%	٣٩,٣%	تنمية عمرانية	اتصالات وتكنولوجيا
٩,٠%	١٥,٦%	شبكات	
٦,٦%	٢٥,٧%	تكنولوجيا معلومات	المعلومات
١٤,٣%	٩٨,٧%	اداره سياحيه	السياحي
-١٦,٩%	١١,٢%	تنمية سياحيه	
-١٢,٧%	١٦,٦%	فنادق ومنتجعات	



## جدول رقم (٤) مؤشرات الملاءة المالية

مؤشرات الملاءة المالية		القطاع	
الديون إلى حقوق الملكية	الديون إلى الأصول	القطاع الفرعي	القطاع الرئيسي
٢٠٢٠	٢٠٢٠		
٠,٨١	٠,٤٥	دوائيه	الصناعي
٠,٩١	٠,٤٨	غذائية	
٠,٨٧	٠,٤٦	غزل ونسيج	
١,٢٠	٠,٥٤	كيميائية	
١,٤٧	٠,٥٩	معدنية	
١,٣٧	٠,٥٨	هندسية	
١,٧٢	٠,٦٣	مواد بناء	
٠,٦٧	٠,٣٩	استصلاح واستزراع	
١,١٤	٠,٥٣	انتاج حيواني ومزارع سمكية	
١,٠٧	٠,٥٢	خدمات استشاريه	الخدمي
١,٣٦	٠,٥٨	خدمات بترولييه	
١,٣٧	٠,٥٨	خدمات تجارية	
٠,٩٦	٠,٤٨	خدمات تعليميه	
٠,٩٠	٠,٤٧	خدمات طبيه	
٠,٩٠	٠,٤٧	خدمات عامه	
٢,١٢	٠,٦٨	صحافه واعلام	
١,١١	٠,٥٣	نقل ومواصلات	
٠,٦٣	٠,٣٩	استثمار مساهمة	التمويلي
٠,٢٩	٠,٢٣	اوراق ماليه وسمسره	
٣,١٦	٠,٧٦	تأجير تمويلي	
١,٧٢	٠,٦٣	تأمين	
١,٥٩	٠,٦١	استثمار عقارى	الإنشائي
١,٨١	٠,٦٤	بنيه اساسيه	
١,٩٤	٠,٦٦	مقاولات	
١,٣٢	٠,٥٧	تطوير عقارى	
٢,٧٧	٠,٧٣	تنمية عمرانية	
٠,٣٤	٠,١٢	شبكات	اتصالات وتكنولوجيا
٠,٧٨	٠,٤٤	تكنولوجيا معلومات	المعلومات
١,١٣	٠,٥٢	اداره سياحيه	السياحي
٠,٨٥	٠,٤٦	تنمية سياحيه	
٠,٨٠	٠,٤٥	فنادق ومنتجعات	